بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات الزراعية

قسم الاقتصاد الزراعي

الفرقة الخامسة

بحث تكميلي لنيل درجة البكالريوس

بعنوان:

العوامل المؤثرة على الكميات المصدرة من الضأن الحي السوداني

اعداد الطالبة:

وعد الفاضل محمد الخير سيداحمد

اشراف:

أ.د.عابدة عبدالله إمام

2014

الآيـــــــــــة :

قال الله تعالى:

"الله لا اله الا هو الحي القيـوم لا تأخـذه سـنة ولانـوم لـه مافي السموات وما في الارض من ذا الـذي يشـفع عنـده الا بأذنه يعلم ما بين ايديهم وما خلفهم لا يحيطون بشــيء من علمه الا بما شاء وسع كرسـيه السـموات والارض ولا يؤده حفظهما وهو العلي العظيم"

(البقرة الاية(255

الاهداء:

عندما تقف الحروف عاجزة وتتجمد كلمات الاهداء والشكر في سماء العطف والود والحنان تصبح للكلمة معنى وللمقالة سمة اهدي لكم هذا البحث ابي وامي.....

,,,,,,,,,,,,,,,,

يا من كنتم منبع الهامي ومصدر طاقاتي ومسكني وملجأي الدافي..اخواني واخوتي

اهداء الى روح العزيز خالي ...كم تمنيتك حاضرا لحظتي هذه اتمنى لك الخلود في جنات الخلود..

,,,,,,,,,,,,,,,,

صديقاتي...سلكنا درب العلم سويا و عشت اجمل الايام وقضينا لحظات الفرح

و الحزن سويا ...اتمنى لكن حياة طيبة سعيدة .....

الشكر والعرفان

الشكر لله عز وجل الذي من علينا بفضله وتوفيقه لاكمال هذا الجهد المتواضع.....

وكل الود و التقدير للدكتورة الجليلة/عابدة عبدالله امام لما قدمته لي حتى اقدم لكم هذا البحث.....

وجزيل الشكر لكل من ساهم في اخراج هذا البحث بصورته البهية....

،،فكل التقدير والاحترام للدكتور/الرشيد الامام الخضر

،،،وكل عبارات الشكر والثناء للاستاذ/هاشم فتح الله

الباحثة

ملخص الدراسة

تناولت هذه الدراسة معرفة اثر اهم العوامـل الـتي قـد تـؤثر علـى الكميـات المصدرة من الضأن الحي السوداني الذي يعد من اهم الصادرات الزراعية السـودانية خلال الفـترة ينـاير 2009- ديسمبر 2013. وتم الاعتماد على المصادر الثانوية لجمع البيانات المطلوبة المتمثلة في: الكمية المصدرة من الضان الحي السوداني،سعر الصرف،سعر التصدير،السـعر المحلـي وحجـم العـرض المحلـي . اسـتخدام التحليـل الوصـفي الاحصـائي للبيانـات كتحليـل مبدئي ثم تحليل السلاسل الزمنية باستخدام نموذج الانحدار الـذاتي لتحديـد اثـر كـل مـن العوامـل علـى الكميـة المصـدرة مـن الضـأن الحـي خلال تلـك الفترة.

ومن اهم النتائج التي تم التوصل اليها ان كل من السـعر و العـرض المحلـي ذات اثر معنوي على الكمية المصدرة،فكلما زاد حجم المعروض زاد الصادر في حين العلاقة بين سعر المحلي وحجم الصادر كـانت علاقـة عكسـية وقـد يعزى ذلك الى انخفاض العرض ومحدودية الكمية المتاحة للتصدير ادى ذلك الى ارتفاع الاسعار نسبة لارتفاع حجم الطلب عليها .ونجد ان كل مـن سـعر الصرف وسعر التصدير ليس لهما اثر معنوي وقد يعزى ذلك الى السياسات المتبعة فيما يخص عملية التصدير واتجاه المصدرين الى التعامل باسعار لم تحدد داخل نطاق الجهاز المعني بتحديد تلك الاسعار.

ولعل ابرز التوصيات التي اقترحت خلال هذه الدراسة دعم قطـاع صـادرات الماشية الحية من حيث الانتاج والتسويق والتمويل،الرفع من كفاءة العملية التصديرية،اتباع نظم فعالة في تحديد الاسعار سواء كـانت محليـة او اسـعار للتصدير و انتهاج سياسات مشجعة ومحفزة للمصدرين.

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الاية	ا
الاهداء	ب
الشكر والعرفان	ج
ملخص الدراسة	د
محتويات الفهرس	ه
الفصل الاول	
خطة البحث	1
الفصل الثاني :الاطار النظري والدراسات السابقة	
2-1 التجارة الخارجية	6
2-2 وسائل قياس الاهمية النسبية للتجارة الخارجية	6
2-3 سعر الصرف	9
2-4 االدراسات السابقة	14
الفصل الثالث:الثروة الحيوانية في السودان	
3-1 اهمية قطاع الثروة الحيوانية	17
3-2 الاهداف الاسترتيجية لقطاع الثروة الحيوانية	17
3-3 اقتصاديات الثروة الحيوانية	18
3-4 دور قطاع الثروة الحيوانية	19
3-5 الانتاج الحيواني في السودان	20
3-6 الثروة الحيوانية والتجارة العالمية	21
الفصل الرابع :قطاع صادرات الماشية الحية السودانية	
4-1 مقدمة	22

4-2 اتجاه صادرات الماشية الحية السودانية	23
4-3اهم المحاور المتعلقة بقطاع صادرات الماشية الحية السودانية	25
4-4 المشاكل والمعوقات التي تواجه قطاع صادرات الماشية الحية	26
الفصل الخامس : النتائج والنقاش	
5-1 التحليل الوصفي للبيانات	30
5-2 تحليل السلسلة الزمنية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي	33
الفصل السادس:الخلاصة والاستنتاجات والتوصيات	
6-1 الخلاصة والاستنتاجات	39
6-2 التوصيات	40
المراجع	41
الملاحق	43

الفصل الأول

خطة البحث

1-1 المقدمة

يتميز السودان بثروة حيوانية ضخمة كما يتميز بالاراضي والمراعي الطبيعية الشاسعة الغنية بالانواع الجيدة من نباتات المراعي،ويعتبر السودان من اهم الدول العربية والافريقية من حيث تعداد الثروة الحيوانية،كما انه يتميز بوجود اللحوم بانواعها والالبان ومنتجاتها والدواجن ومنتجاتها للاستهلاك المحلي وايضا التصدير في بعض الاحيان.

وتعد تنمية الصادرات ضرورة للدول النامية والمتقدمة على حد سواء ولذلك اهتمت العديد من الدول بوضع استراتيجية للنهوض بالصادرات من اجل الحصول على وفورات من النقد الاجنبي تكفي لتغطية الواردات،دعم سعر الصرف،التخفيف من اعباء المديونية الخارجية هذا اضافة الى خلق فرص عمل كبيرة في الاقتصاد الوطني.تشكل صادرات الثروة الحيوانية دعامة لصادرات السلع الطبيعية غير الناضبة في هيكل الصادرات السودانية،حيث نجد ان سلع الصادرات غير البترولية غير الناضبة تتمثل في السلع الزراعية والحيوانية في معدل متقارب لتأثرهما بالعوامل الطبيعية لاسيما الامطار

1-2 مشكلة البحث

تلعب صادرات الثروة الحيوانيـة دور هـام فـي هيكـل الصـادرات الزراعيـة السودانية وتعدد انواعها مابين الماشية الحية واللحوم والجلود.ويعد الضأن من ابـرز صـادرات الماشـية الحيـة الـتي تسـاهم بنسـبة جيـدة فـي تـوفير العملات الصعبة ويلاحظ خلال الخمس سـنوات السـابقة ان الاتجـاه العـام لحجم الصادر منها متزايد ولكن يوجد تذبذب حاد خلال تلك الفـترة ويعـزى ذلـك الـى موسـمية العـرض وتاثرهـا بعـدة عوامـل سـواء كـانت مناخيـة اواقتصادية او امنية ،وانخفاضها خلال العامين 2011-2012عقـب انفصـال الجنوب وتأثر هيكل اقتصاد السودان وخصوصا هيكل الصادرات السـودانية بعد فقد عائدات البترول وارتفاع سعر الصرف ومعدل التضخمشكل رقـم(1)الكميات المصدرة من الضأن الحي والقيمـة بـالاف الـدولارات "للفـترة من ينـاير 2009-ديسـمبر 2013-المصـدر-احصـائيات شـعبة الصـادر-ادارة الجمارك

1-3 اهمية البحث:

يعتمد الاقتصاد السوداني وبصورة كبيرة على قطاع الثروة الحيوانيـة،بينمـا نجد العائد من ذلك ضئيل جدا بالرغم من ارتفاع اسـعار اللحـوم اكـثر مـن المستوى العالمي ووجود مشاكل عديـدة ترفـع مـن سـعر التكلفـة لدرجـة تجعل صادرات الثروة الحيوانية من السودان خارج المنافسة احيانا وقليلـة الميزات التنافسية في احسن الاحـوال.فضـلا عـن ان هـذا القطـاع يتصـف بالاساليب التقليديـة والـتي تنعكـس فـي قلـة العـائد مـن اللحـوم والالبـان والجلود مقارنة بالمستويات العالمية المعروفة.

الشيء الذي يستوجب من الجهات المختصة المرتجعة الشاملة للسياسات الخاصة بالثروة الحيوانية بصورة متكاملـة والاهتمـام بازالـة العـوائق امـام الصادرات في هذا القطاع حتى يتم تطويره ويزداد مردوده علـى الاقتصـاد الوطني.

1-4 اهداف البحث:

يتلخص الهدف الرئيس للبحث في معرفة العوامل المؤثرة علـى الكميـات المصدرة من الضان الحي السوداني.

الاهداف الفرعية:

1. معرفة اثر كل من العوامل الاتية على الكمية المصـدرة مـن الضـأن الحي السوداني:

سعر الصرف ، سعر التصدير ، السعر المحلي ، الكمية المعروضة المحلية.

2. ابراز اهم المشاكل والمعوقات التي توجه قطاع صادرات الماشية الحية في السودان وايجاد الحلول المناسبة لتطوير هذا القطاع.

1-5 فروض البحث:

1. سعر الصرف ليس اثر معنوي على الكميات المصدرة من الضان الحي
2. تاثر الكميات المصدرة بالاسعار المحلية للضان.
3. سعر التصدير ليس له اثر معنوي على الكميات المصدرة من الضأن الحي.
4. موسمية العرض والعوامل الاقتصادية او المناخية اوالسياسية لها اثر على الكميات المصدرة من الضان الحي.

1-6 منهجية البحث:

1-6-1 جمع البيانات:

1-6-1-1 مصادر البيانات وطبيعتها:

اعتمد في التحليل لجمع البيانات على عدة مصادر ثانوية وهي:الادارة العامة للجمارك/شعبة الصادر،بنك السودان المركزي،وزارة التجارة الخارجية،شركة خدمات الثروة الحيوانية/بنك الثروة الحيوانية.والمصادر الاولية:المقابلة الشخصية .وتتمثل البيانات في الاتي:

1. الكميات المصدرة من الضأن الحي السوداني.
2. سعر الصرف(الدولار الامريكي مقابل الجنيه السوداني).
3. سعر الصادر من الضان السوداني(الطن بالدولار الامريكي).
4. الوارد لمجمل الاسواق المحلية من الضأن الحي بالرأس.

5. متوسط السعر المحلي للرأس من الضأن السوداني.

وتم تحديد فترة التحليل للفترة من يناير 2009 الـى ديسـمبر 2013.وبلـغ حجمها 60 مشاهدة

1-6-1-2 وصف المتغيرات:

يهدف البحث الى معرفة أثـر أهـم العوامـل علـى الكميـات المصـدرة مـن الضأن الحي السوداني باعتباره العامـل التـابع(y)،العوامـل المفسـرة (x) تتمثل في الاتي:سعر الصرف،سعر الصادر،الوارد للسوق المحلـي(الكميـة المعروضة) ومتوسط السعر المحلي.

1-6-2 طريقة التحليل:

التحليل الاحصائي للبيانات(تحليل السلاسل الزمنية)بتقدير معامل الانحـدار المتعدد للنموذج المقدر باستخدام برنامج (E-view) وتحديد اثـر كـل مـن العوامل الاتية:سعر الصرف،سعر التصدير و الكميات المعروضة ومتوسـط الاسعار المحلية على الكميات المصدرة من الضان الحي خلال الفترة مـن يناير-2009 ال ديسمبر 2013.

يعد تحليل السلاسل الزمنية احـدى الطـرق الرياضـية والاحصـائية المهمـة التي تتناول سلوك الظواهر وتفسـيرها عـبر فـترات زمنيـة ممتـده ويمكـن تحديد اهداف تحليل السلاسل الزمنية بالحصول على وصف دقيق للملامـح الخاصة للعملية التي تتولد منها السلسـلة الزمنيـة وبنـاء النمـوذج لتفسـير سلوكها واستخدام النتائج للتنبؤ بسلوكها في المستقبل فضـلا عـن التحكـم في العملية التي تتولد منها السلسلة الزمنية بفحص ما يمكـن حـدوثه عنـد تغير بعض معلمات النموذج ولتحقيـق ذلـك يتطلـب الامـر دراسـة تحليليـة وافيـة لنمـاذج السلاسـل الزمنيـة بالاعتمـاد علـى الاسـاليب الاحصـائية والرياضية.

تعرف السلسلة الزمنية احصائيا بانها سلسلة من المتغيرات العشوائية (t)، معرفة ضمن فضاء الاحتمالية متعددة المتغيرات ومؤشرة بالدليل وتتكون السلسلة من متغيرين احدهما توضيحي وهو الزمن والاحر متغير الاستجابة وهو قيمة الظاهرة المدروسة ويمكن التعبير عنها رياضيا كالاتي:

$$Y=f(t)$$

اما اذا كانت هنالك عوامل اخرى(متغيرات توضيحية او مفسرة اخرى)الى جانب متغير الزمن مؤثرة في الظاهرة قيد الدراسة (y) فتستخدم العلاقة الرياضية التالية:

$$Y=f(t, x1, x2, x3, ...Xn)$$

ان أغلـب السلاسـل الزمنيـة فـي الواقـع العملـي و التطـبيقي تكـون غيـر مستقرة وقـد تفشـل فـي اثبـات ذلـك فـي الرسـم البيـاني او الاختبـارات الاحصائية فعلى سبيل المثال نجد ان المتغيـرات الاقتصـادية غالبـا مـا تعـد سلاسل زمنية غير مستقرة كونها تسير بصفة عامة فـي اتجـاه عـام لـذلك لابد من تحويلها الى سلاسل زمنية مستقرة يسهل نمذجتها.

ان استخدام الاجراءات اوالتحويلات مهم جدا في تحليـل بيانـات السلاسـل الزمنية اذ ان استخدام التحويلات يجعل البيانات ممهـدة للتحليـل و دقيقـة والتي تعطي دالة التقدير.

1-6-2-1 متغيرات النموذج المقدر:

(y): الكميات المصدرة من الضان الحي (بالطن*)

(x1): سعر الصرف (الدولار الامريكي مقابل الجنيه السوداني).

(x2): سعر الصادر من الضأن (دولار امريكي للطن).

(x3): مجمل الوارد للسوق المحلي (بالطن*).

(x4): متوسط السعر المحلي (بالطن*).

1-6-2-2 ايجاد قيم اللوغريثم للمتغيرات:

Ln(y)-Ln(x1)-Ln(x2)-Ln(x3)-Ln(x4)

1-6-2-3-استقرار السلسلة الزمنية/اختبار جذر الوحدة(unit roots test/Schwartz info criterion):

بما ان متغيرات النموذج عبارة عن سلاسل زمنية تمتد عبر الفترة 2009-2013 وحيث انه في الغالب ادخال السلاسل الزمنية في نموذج الانحدار حتى في ظل(R2)يفضي الى نتائج مضللة مثل ارتفاع قيمة معامل التحديد عدم وجود علاقة حقيقية بين المتغيرات وهذا مايوصف بالانحدار الزائف(spurious regression) لذلك لابد من التأكد من استقرار هذه السلاسل الزمنية لكل منغير على حده.

السلاسل الزمنية لمتغيرات (stationarity) ولاختبار سكون او استقرار نموذج الدراسة فان ذلك يتطلب اختبار جذر الوحدة،وبالرغم من تعدد اختبارات جذر الوحدة ،الا ان اهمها واكثرها شيوعا في الدراسات المعاصرة هو اختبار ديكي-فوللر(Dickey and Fuller 1979) ويمكن توضيحه من خلال المعادلة التالية:

$$\Delta y=\beta 1+\delta yt-1+\mu t$$

ويتم اختبار فرض،(Yt)حيث تشير(Δ)الى الفرق الاول للسلسلة الزمنية العدم(Null hypothesis)اي بوجود جذر وحدة في(δ=0)بان معلمة معنوية واقل من الصفر((δ)السلسلة بمعنى انها غير مستقرة واذا كانت 0δ‹) فاننا نقبل الفرض البديل بعدم وجود جذر وحدة اي ان المتغير مستقر.

-الفروض:

(فرض العدم : وجود جذر الوحدة(غير مستقرة

الفرض البديل : عدم وجود جذر وحدة (مستقرة) (عند 5 مستوى معنوية%)

(t)ويتم اختبار فرض العدم او وجود جذر الوحدة من خلال مقارنة اجصائية مع القيم الجدولية ل ديكي –فوللر فـاذا كـانت القيمـة(δ)المقدرة للمعلمة فانهـا تكـون *(DF)* المقدرة تتجاوز القيمـة المطلقـة*(t)* المطلقة لاحصتئية معنوية احصائيا وعليه نرفض فرض العدم بوجود جذر الوحدة اي السلسلة الزمنية مستقرة،واذا كانت اقل من القيمـة الجدوليـة فـانه لايمكـن رفـض فرض جذر الوحدة اي ان السلسـلة غيـر مسـتقرة وبالتـالي نقـوم باختيـار للسلسلة ،واذا كانت غير مسـتقرة*(First diference)*سكون الفرق الاول *...*نكرر الاختبار للفرق من درجة اعلى وهكذا

1-6-3 تقسيم البحث:يحتوي البحث على خمسة فصول تتمثل في الاتي:

الفصل الاول:خطة البحث.

الفصل الثاني:الاطار النظري والدراسات السابقة.

الفصل الثالث :الثروة الحيوانية في السودان.

الفصل الرابع :قطاع صادرات الماشية الحية السودانية.

الفصل الخامس : النتائج والنقاش.

الفصل السادس :الخلاصة والاستنتاجات والتوصيات

المراجع والملاحق

الفصل الثاني

الاطار النظري والدراسات السابقة

2-1 التجارة الخارجية:

تلعب التجارة الدولية دورا هاما في دعم الاقتصاديات الوطنية المختلفة في الدول النامية والدول المتقدمة من خلال توفير العملة الصعبة اللازمة لتمويل المستوردات الرأسمالية والوسيطية الضرورية لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية.ومن خلال تخفيف حدة المصاعب المواكبة لظروف النمو غير المتوازن الناشئة عن الاختلالات الهيكلية في القطاعات الانتاجية الى الحد الذي اصبح فيه الاعتقاد سائدا ان تحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية يحتاج الى المزيد من الانفتاح على العالم الخارجي والغاء القيود المفروضة على حرية التجارة وانسياب السلع والخدمات والعمالة.

ولقد تزايدت الدراسات الاقتصادية التي تؤكد انه يمكن للبلدان خاصة النامية منها تحقيق النمو الاقتصادي الذي يساهم في تحقيق التنمية بشكل يفوق ما يمكن ان يؤدي اليه زيادة حجم المعونة،اذا تحسنت فرص نفاذها لاسواق التصدير وقامت باصلاحات ضرورية في سياساتها الخارجية وتفيد الادلة الواردة من عدة مصادر بان التجارة قاطرة للنمو وان النمو ضرورة للحد من الفقر.

2-2 وسائل قياس الاهمية النسبية للتجارة الخارجية:

تضع التجارة الخارجية السلع في متناول طلابها وتساعد ان تجعل ثمن السلع الرأسمالية والاستهلاكية ارخص.زمن ثم ترفع امكانيات الربح للرأسماليين والمنتجين وتسمح بتوسيع نطاق الانتاج ولدينا وسائل عدة لقياس الاهمية الخاصة للتجارة الدولية قي الاقتصاد القومي ومنها:

2-2-1 نصيب الفرد من التجارة الخارجية:

يبين متوسط ما يحصل عليه الفرد الواحد من مجموع التجارة الدولية الخارجية.

$$\text{نصيب الفرد الواحد} = \frac{\text{قيمة الصادرات+قيمة الواردات}}{\text{عدد السكان}}$$

واهمية هذا المتوسط ظاهرة في انه يدل على مدى مساهمة التجارة الخارجيـة في حياة الفرد في الدولة.ومن هنا يمكن مقارنة هـذه المتوسـطات فـي الـدول المختلفة فيبين ذلك ارتباط هذه الدول بالتجـارة الخارجيـة.كمـا يمكـن التعـرف على متوسط نصيب الفرد مـن الصـادرات او الـواردات بقسـمة كـل مـن قيمـة الصادرات او قيمة الواردات على عدد السكان كل على حدة.

2-2-2 متوسط الميل للاستيراد:

يبين مدي اعتماد الدولة على وارداتها والواردات بدورها تدل على مدى اعتماد هذه الدولة على الانتاج العالمي الذي يزودها بسلع الانتاج والاستهلاك التي تنقصها اي مدى تبعية الانتاج القومي للانتاج العالمي ولهذا نستخرج نسبة قيمة الواردات الى مجموع الدخل القومي والواردات انما تشترى بجزء من الدخل القومي ويعنينا هنا ان نبين تلك النسبة التي تقتطع من الدخل القومي للاستيراد من الخارج

متوسط الميل للاستيراد=قيمة الصادرات/عدد السكان *100

2-2-3 معدلات التبادل:

ان استعمال هذه المؤشر يساعد على معرفة العلاقة الموجودة بيـن الصـادرات و الواردات معنى ذلك محاولة التعرف علـى الكيفيـة الـتي تحكـم بهـا صـادرات الدولة في وارداتها وكم وحدة من السلع المستوردة تحصل عليها الدولة مقابـل كل وحدة مـن السـلع المصـدرة ويسـتخدم الاقتصـاديون العديـد مـن الاسـاليب الاحصائية لقياس معدل التبادل نشير الى بعض منها:

2-2-3-1 معدل التبادل الصافي:

معدل التبادل الصافي=<u>الرقم القياسي لاسعار الصادرات</u> *100

الرقم القياسي لاسعار الواردات

وتبين هذه النسبة مدى سيطرة صادرات الدولة على وارداتها كما انها تـدلنا علـى القوة الشرائية للدولة بالنسبة الى الخارج فهي تكون في غير صالح الدولـة كلمـا كانت اقـل مـن الواحـد الصـحيح ومعناهـا ان اسـعار الصـادرات اقـل مـن اسـعار الواردات.

3-2 معدل التبادل الاجمالي:

معدل التبادل الاجمالي= <u>الرقم القياسي لحجم الصادرات</u> *100

الرقم القياسي لحجم الواردات

فاذا كان المعدل اكبرمن 100 فنقول عندئذ ان هناك تدهور في شـروط التجـارة ومعنى ذلك ان الدولة تعطي للخارج كمية اكبر من الصادرات مقابـل كميـة ثابتـة من الواردات ويحدث العكس اذا كان اقل من 100.

2-2-3-2 معدل تبادل الانتاجية:

هذا المعدل يأخذ مقدار التغير في الانتاجية من اجل الحصول على معدل تبادل جديد،يتميز بكثير من الدقة ويمكن الحصول عليه عن طريق:

معدل تبادل الانتاجية=معدل التبادل السلعي*انتاجية الصادرات في سنة المقارنة

انتاجية الصادرات في سنة الاساس

ويلاحظ ان معدلات التبادل بين الدول النامية التي تعتمد اعتمادا كليا على تصـدير عدد قليل من الموارد الاولية والدول الصناعية قد تدهورت بالنسـبة للاولـى نظـرا لان اسعار مواردها الاولية اما انها ظلت ثابتة او ارتفعت ارتفاعا بسيطا فـي حيـن ان اسعار المنتجات الصناعية التي تستوردها قد ارتفعت ارتفاعـا كـبيرا ولقـد ادى هذا بدوره الى تدهور شروط التجارة ومن اهم العوامـل الـتي تـؤدي الـى تـدهور معدلات التبادل هي:

1-احتفاظ الدول المتقدمة بكل مزايا التقدم الفني.

2-اصرار الدول المتقدمة علـى بقـاء اسـعار منتجاتهـا الصـناعية مرتفعـة رغم ارتفاع انتاجيتها معللة بذلك بان المكاسب التي تحصل عليها بسـبب التقدم الفني يقلل مـن اثرهـا ارتفـاع الاجـور لـديها بسـبب قـوة نقابـات العمال.في حين التقدم الفنـي الـذي يحـدث ببطـئ فـي الـدول المنتجـة للموارد الاولية يـؤدي الـى تخفيـض الاسـعار فيهـا بسـبب الضـغط الـذي تمارسه الدول المتقدمة المشترية لهذه المنتجات الاولية.

3-اختلاف ظـروف الطلـب فـي كـل مـن المنتجـات الاوليـة والمنتجـات الصناعية.

4-عدم قدرة الدول النامية على مواجهة التقلبـات فـي اسـعار صـادراتها لانها تقوم بتصدير سـلعة او عـدد قليـل مـن السـلع فـي حيـن ان تجـارة الدول المتقدمة ترتكز على انواع عديدة من سلع التصدير وبالتالي يكون لديها القـدرة علـى مواجهـة تقلبـات الاسـعار هـذا الـى جـانب ان الـدول النامية تبيع بصفة اساسية منتجات يكـون الطلـب عليـه غيـر مـرن وفـي

ذات الوقت يتزايد العـرض العـالمي منهـا فـي حيـن طلبهـا علـى السـلع المستوردة يتزايد باستمرار ويتصف بقلة المرونة.

5-اختلاف القوة الشرائية للنقود وسياسة سعر الصـرف ممـا يـؤثر علـى معدلات التبادل بين المجموعتين,فاذا كانت الدول تطبـق سـعر الصـرف مغالى فيهه بالارتفاع يجعل اسعار الصادرات مرتفعة جدا مما يؤدي الـى انخفاض حجم الصـادرات وبالتـالي تـدهور معـدلات التبـادل،امـا اذا كـان سـعر الصـرف مغـالى فيـه بالانخفـاض فسـتنخفض صـادراتها وتـدهولا معدلات تبادلها ،اما اذا كانت الدولة النامية تعاني من التضـخم فسـتزداد اسعار صادراتها ولكي تستمر فـي التصـدير فيجـب عليهـا تخفيـض قيمـة عملتها الوطنية.

2-3 سعر الصرف:

2-3-1 مقدمة

تؤدي عملية التبادل التجـاري الـدولي للسـلع والخـدمات وتقـديم القـروض وحركة الاستثمارات الاجنبية وغيرها من المعاملات الـى نشـوء مسـتحقات والتزامات تتم تسويتها عن طريق سعر الصرف الاسمي وتأتي اهمية سعر الصرف في استخدامه كمؤشر لتنافسية الصـادرات وتـاثيره علـى ميزانيـة البنك المركزي خاصة التـدفقات الرأسـمالية قصـيرة المـدى، والـتي تـؤثر بدورها على صافي الاصول الاجنبية،حيث يؤدي التغير فيها الى تغيـر حجـم العملـة المتداولـة فـي جـانب الخصـوم ، وذلـك يتطلـب اسـتخدام الاليـات المناسبة للسياسة النقدية لتحييد تاثيرها على معدل التضخم.

وتـاتي اهميـة سـعر الصـرف فـي ان لـه تـاثير مباشـر علـى المؤشـرات الاقتصـادية الكليـة وينعكـس ذلـك الاثـر علـى الاسـتقرار الاقتصـادي والاجتماعي للبلاد سواء على المستوى الداخلي والخارجي.تعتـبر التقلبـات في السياسات الاقتصادية الكلية من اهم العوامل التي ساهمت فـي تعـدد اسعار الصرف وبالتالي عدم استقراره على المدى الطويل.

ويتاثر سعر الصرف سلبا او ايجابا بالتغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الاجمالي،معدل النمو الحقيقي،معدل التضخم،احتياطي النقد الاجنبي،درجة الانفتاح وشروط التبادل التجاري.

ولقياس درجة تنافسية الصادرات ومدى تاثرهـا بسـعر الصـرف ، يسـتخدم السـعر الحقيقـي والـذي يتماشـى مـع نظريـة تعـادل القـوة الشرائية(Purchasing Power Parity)وفقا للمعادلة:

$$rppp=e(Pt^*/Pt)$$

حيث:

e=سعر الصرف الاسمي

Pt*=معدل التضخم الخارجي(الشركاء التجاريين)

Pt=معدل التضخم

اذا انخفضت (rppp) يعني ارتفاع حقيقي لسعر الصرف،وايضا تم تعريف
سعر الصرف الحقيقي غلى اساس السعر النسبي لسلع الصادرات
والسلع المحلية(Tradable and non-tradable goods):كما توضحه
المعادلة التالية وبافتراض تساوي اسعار سلع الصادر على نطاق العالم:

$$Pt/pn=ePt^*/Pn$$

حيث:

Pt=اسعار سلع الصادرات المحلية.

ePt*=اسعار السلع العالمية للصادرات.

Pn=اسعار السلع المحلية.

2-3-2 تعريف سعر الصرف:

يعرف سعر الصرف بانه معدل تبادل العملات الاجنبية مقابل العملة
الوطنية،أي هو سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة او العملات الاجنبية ،
وهو سعر نسبي يرتبط به العملات المختلفة.كما يعبر سعر الصرف عن
العلاقة العكسية لاسعار السلع والخدمات بين الدول المعينة والدول
الاخرى.

2-3-3 النظريات التي يقوم عليها سعر الصرف:

1. طريقة المرونة السعرية:تعتبر هـذه النظريـة ان سـعر الصـرف هـو
الذي يؤثر على التوازن بين قيمة الصادرات و الواردات للدولة المعنية،فأذا
تجـاوزت قيمـة الـواردات عـن قيمـة الصـادرات (اي ان هنالـك عجـزا فـي
الميزان التجاري)فأن ذلك يؤدي الى تخفيض سعر صـرف العملـة المحليـة
تجاه العملات الاجنبية في ظل نظام سعر صرف مـرن.الامـر الـذي يجعـل
اسعار الصادرات متدنية تجاه العـالم الخـارجي واسـعار الـواردات مرتفعـة
بالنسبة للمقيمين.وينتج عـن ذلـك ارتفـاع الصـادرات وانخفـاض الـواردات
حتى مستوى التوازن في الميزان التجاري.وان سرعة تعديل سعر الصرف
تعتمد على مدى استجابة الصادرات و الـواردات وهـو مـا يعـرف بالمرونـة
السعرية لسعر الصرف.

2. نموذج المحفظة : (مدخل ميزان المحفظة الى سعر الصرف او الى ميزان المدفوعات)يعتبر بديل للمدخل النقدي لسعر الصرف.هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف الحقيقي والحساب الجاري،اي انه كلما انخفض سعر الصرف يؤدي ذلك الى تحسن وضع الحساب الجاري.وفي ذات الوقت فان الطلب على النقود يؤثر على كل من الدخل الحقيقي،المستوى العام للاسعار وسعر الفائدة.

3. نظرية تعادل القوة الشرائية:تعتبر هذه النظرية محدودة التجربة،فهي تفترض ان التوازن في سعر الصرف لعملتين يمكن ان يحدث وذلك في حالة ان يكون هنالك توازنا في القوة الشرائية للاسعار المحلية.

4. النموذج النقدي لسعر الصرف: تحاول هذه الطريقة وضع نموذج لسعر الصرف وفقا للعلاقة النسبية بين اسعار العملات المختلفة.يعتبر النموذج النقدي في ظل افتراض مرونة الاسعار احد النماذج المفسرة لاسباب التقلبات في اسعار الصرف .ففي هذا النموذج يعتبر سعر الصرف احد المتغيرات الاقتصادية الكلية الذي يؤثر و يتأثر بمعدلات التضخم،مستوى الانتاج،معدل النمو،عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات.

2-3-4 انواع سعر الصرف السائدة:

1. سعر الصرف الثابت(Fixed Exchange Rate): في ظل هذا النظام تحتفظ الدولة بسعر صرف محدد،حيث تقوم البنوك المركزية ببيع وشراء العملات ويتم تحديد قيمة عملة كل دولة مقابل الدولار.ويكون البنك المركزي على استعداد للتدخل في اي وقت للتحكم في العرض و الطلب للمحافظة على قيمت عملته واستقرار سعر الصرف.

2. سعر الصرف المعدل(Adjustable Peg): في هذا النظام تتمكن البنوك المركزية ان تتدخل و تعدل سعر صرف عملاتها اذا اتضح ان ذلك السعر ليس هو السعر الواقعي او سعر التوازن.

3. سعر الصرف المرن المدار(Exchange rate Managed Floating): وهنا يحدد السعر وفق عوامل العرض والطلب،بحيث اذا انخفض الطلب على الدولار الامريكي مثلا بسبب ارتفاع اسعار سلع الصادرات الامريكية،فان ذلك يقلل من معدل تبادل الدولار الامريكي مقابل العملات الاخرى.ويؤخذ على هذا النظام في ان الضغوط التي قد تنشأ في ظله تؤدي الى تغيرات متزايدة في اسعار الصرف،ةقد يتخذ المضاربون الاتجار بالعملة الحرة كوسيلة للربح السريع والسهل.اضافة الى ان تذبذب سعر الصرف سيؤثر سلبا على النشاط اليومي لحركة

الصادر و الـوارد،ممـا يعجـز المصـدرون والمسـتوردون عـن تقييـم حركـة السوق لسلعهم في المستقبل،وبالتالي يؤثر ذلك على انسياب راس المال الاجنبي الطويل الاجل لان المستثمر الاجنبي عموما لا يرغب في اســتثمار رأسماله في دولة سعر صرف عملتها غير مستقر الامـر الـذي قـد يعرضـه لبعض الخسائر.

ومن اهم مزايا نظام سعر الصرف العائم ان الدولـة لا تحتـاج الـى تطـبيق سياسـة تخفيـض سـعر الصـرف او انشـاء صـندوق موازنـة لـدعم سـعر الصرف،كما ان الحاجة الى ارصدة دولية كافية والى تسهيلات ائتمانية بين البنوك المركزية ستزول ،اذ انه مـن اليسـير المسـاواة بيـن الطلـب علـى العملات الاجنبية مع ما معروض منها.

ويتم تعويم سعر الصرف في ظل هذا النظام بدرجات متفاوتـة ومسـميات مختلفة من اهمها ما يلي:

1-التعويم الحر(Free Floating):يتحدد سـعر الصـرف هنـا وفـق عوامـل العرض والطلب،حيث ان التعويم الحر لا يحتاج الـى وجـود احتياطـات مـن النقد الاجنبي لدى السلطات المحلية.ويلاحظ انه لا توجد دولـة تتبـع نظـام التعويم الحر بصورة مطلقة.

2-التعويم في اطار نطـاق محـدد:فـي هـذا النمـط يسـمح لسـعر الصـرف الاسمي بالتقلب والتحرك في حدود نطاق محدود اما مقابل عملة محــددة او سلة من العملات.ولكن يؤخذ على هذا النوع من سـعر الصـرف فـي ان السياسـات الاقتصـادية الكليـة قـد لا تتوافـق معـه ممـا يـؤدي الـى عـدم الاستقرار .كما انه يكون عرضة وبدرجة كبيرة لاي تقلبات قـد تـؤدي الـى انهياره وبالتالي تترتب عليه اثار سالبة.

3-سعر الصرف الزاحف:تأخذ بهذا النوع الـدول الـتي تعـاني مـن معـدلات تضخم مرتفعة،وهنالك محددات مختلفة لتحديد الزحـف مثـل الزحـف فـي الماضــي ومــا كــان عليــه معــدل التضــخم ومــا ســيكون عليــه فــي المستقبل.حيث يتم تحديد حدود دنيا وحدود غليا لتضييق الفجوة بين سـعر الصرف في السوق الرسمي والسوق الموازي.

2-3-5 محددات سعر الصرف:

1/محددات قصيرة المدى ومن اهمها مايلي:

1. التغير في قيمة الصادرات و الواردات:

كلما زادت قيمة الصادرات عن الواردات من السلع و الخدمات كلما ارتفعت قيمة عملة الدولة من و العكس صحيح ،الامرالذي يؤثر على حركة الحساب الجاري

ومن ثم يتغيرسعرالصرف . حيث أن زيادة حصيلة الدولة من الصادرات و الفائض في الحساب الجاري يؤديان الى زيادة العملات الاجنبية و تراكمها مما يؤدي ذلك الى ارتفاع قيمة العملة الوطنية.

2. تباين معدلات التضخم للدولة و الشركاء التجارين:

تتبادل الدولة تجاريا مع الدول التي ترتبط بها اما سياسيا او اقتصاديا و ذلك بغرض استفادة الطرفين . فمثلا الدول التي ترتبط بتكتل اقليمي او دولي تنشط الحركة التجارية بين دول هذا التكتل ، و قد يكون التبادل لعوامل اخرى نتيجة لتوفر السلع الواردة في دولة او اقليم محدد ، او حاجة الدول الاخرى للمنتجات المحلية لهذه الدول . ففي كلتا الحالتين اذا كان هنالك شريك او شركاء تجارين اساسين فأن الدولة تتأثر بدرجة كبيرة بالتغيرات الاقتصادية التي تحدث لشركائها ، خاصة في حالة تغير معدلات التضخم ، فأن معدل التضخم يؤثر على اسعار الصادرات و الواردات و بالتالي على سعر الصرف من خلال تسوية المعاملات فيما بينهم .

3. درجة الانتفاح على العالم الخارجي تجاريا :يمكن قياس درجة الانفتاح بمدى انفتاح الدولة المعنية مع الخارج (التجارة الخارجية). و يمكن التعبير عن ذلك بقسمة اجمالي الصادرات و الواردات على اجمالي الناتج المحلي فكلما كان تكامل الدولة كبيرا مع الخارج ازدادت درجة الانفتاح .

4.مستوى النمو الاقتصادي:

ويقصد بالنمو الاقتصادي الزيادة المستمرة في الناتج القومي الاجمالي خلال فترة زمنية محددة،ويترتب على ذلك زيادة في دخل الفرد ويقاس بنسبة الناتج المحلي الاجمالي الى عدد السكان،فكلما ارتفع معدل دخل الفرد يكون ذلك مؤشرا للنمو الايجابي للاقتصاد.ويعتبر ذلك زيادة انتاج استغلال الموارد الطبيعيةومن ثم زيادة صادرات الدولة والحصول على عائدات متعاظمة من النقد الاجنبي.ويمكن استغلاله في سداد الديون او زيادة الاستهلاك للسلع المستوردة او زيادة حجم الاحتياطات من النقد الاجنب مما يؤثر ايجابا على سعر الصرف.

5.الاحتياطات من النقد الاجنبي:

تحتفظ الدول باحتياطي النقد الاجنبي لمقابلة الواردات والمدفوعات الخارجية،حيث ان توفر احتياطات كبيره من النقد الاجنبي يمكن ان يحافظ على سعر الصرف-عادة في ظل نظام سعر الصرف الثابت- ويساعد على حمايته من التدهور،والتي قد تنتج من الصدمات الداخلية او الخارجية.

6.مجلس العملة(currency board):

يتم دعم العملة الوطنية كليا عن طريق احتياطات من العملة الاجنبية مما يؤدي الى ثبات سعر الصرف وتمكين السلطة النقدية من استبدال العملة المحلية بالعملة الاجنبية عند الطلب.تلتزم السلطة النقدية بعدم التدخل في سوق النقد لاحداث تغيرات في السيولة لاغراض السياسة النقدية المحلية،ذلك لان زيادة عرض النقود يتطلب زيادة رصيد العملة الاجنبية لدى البنك المركزي للحفاظ على ثبات سعر الصرف.

7.الدولرة:وهي احلال الدولار محل العملة الوطنية في كل او بعض المعاملات التجارية والاقتصادية.في هذه الحالة تتخذ الدولة عملة قوية مثل الدولار الامريكي عملة رسمية للاقتصاد . ان ربط العملة الوطنية بالدولار الامريكي كان الهدف منه استقرار سعر العملة الوطنية خاصة في عقد التسعينات،وذلك للحد من تفشي ظاهرة التضخم والتي تؤثر في عملية النمو الاقتصادي اضافة الى التحكم في لدارة حركة رؤوس الاموال وتدفقاتها بين الدول.

8.التضخم: وهو الزيادة المستمرة في المستوى العام للاسعار لفترة زمنية طويلة.حيث ان هذه الزيادة تؤثر على الطلب المحلي للسلع والخدمات،وبالتالي ترتفع اسعارها محليا.كذلك يؤثر ذلك على اسعار السلع المصدرة الامر الذي يقلل من مقدرتها في المنافسة خارجيا وفي نفس الوقت فان الطلب على السلع المستوردة يتزايد،مما يؤثر ذلك سلبا على حركة الحساب الجاري ومن ثم ميزان المدفوعات وبالتالي على استقرار سعر الصرف.

2/محددات متوسطة المدى من اهمها ما يلي:

1.التغير في اسعار الفائدة المحلية و الاجنبية:

التباين في اسعار الفائدة محليا وعالميا يؤثر على حركة رؤوس الاموال،فاذا انخفضت اسعا الفائدة محليا فان ذلك يزيد من تدفق رؤوس الاموال الى الخارج،مما يؤثر على حركة حساب راس المال ومعدلات الادخار و الاستثمار والانتاج,وقد يؤدي ذلك الى انخفاض قيمة العملة

المحلية ،مما يؤثر ذلك بصورة كبيرة على الاقتصاد المحلي وبالتالي النقص الحاد في النقـد الاجنـبي واختلال التـوازن بيـن العـرض والطلـب ومـن ثـم ارتفاع سعر الصرف،اي تدني قيمة العملة المحلية.

2.تباين وتعدد الشركاء التجاريين جغرافيا:

تعدد الشركاء من شأنه توزيع المخاطر التي قد تنجم من جراء التعامل مـع شـريك تجـاري واحـد وفـي منطقـة جغرافيـة واحـدة مثـل مخـاطر الجفاف،الحروب،اسعار الفائدة وانتاج سلع متشـابهة قـد يـؤثر سـلبا علـى حجم الصادرات و الواردات وعلى سعر الصرف.كذلك يتاثر معدل التضـخم المحلي بمعدل التضخم للشركاء التجـاريين وبالتـالي التـأثير علـى تكـاليف الانتـاج ومسـتوى الصـادرات و الـواردات فيمـا بيـن الـدول وعلـى سـعر الصرف.

3.الوضع السياسي القائم في الدولة:

ان الدول التي تتسم باستقرار سياسي وامني واقتصادي تكون مؤهلة تماما للانضـمام للمنظمـات الاقليميـة والدوليـة الـتي ترتبـط بهـا بعلاقـات صداقة وتعاون وذلك للاستفادة من بعضها البعـض فـي التبـادل التجـاري و الاستثماري.يعتبر الاستقرار الامنـي و السياسـي للولـة مـن اهـم العوامـل المؤثرة على النشاط الاقتصـادي خاصـة الانتـاج بغـرض الصـادر فـي حيـن تكون هناك ضرورة لاستيراد السلع الاساسية ويؤدي ذلـك لاختلال الميـزان التجاري مما ينعكس سلبا على سعر الصرف وايضـا لا يتـوفر لـدى الدولـة المنـاخ المناسـب لاسـتقطاب رؤوس الامـوال الاجنبيـة بهـدف الاسـتثمار المباشر.

2-3-6 سياسة سعر الصرف:

تعتــبر سياســة ســعر الصــرف مــن السياســات الاقتصــادية الكليــة الهامـة،وتسـتخدم بواسـطة عـدد مـن الـدول،وخاصـة النامية فـي اطـار السياسـات الاخـرى لاسـتهداف تحقيـق مؤشـرات حقيقيـة(Real Target Approach) مثل النمو الاقتصـادي المـوجب المسـتدام وتخفيـض معـدل التضخم وعجز الحساب الجاري وغيرها،كما يسهدف سـعر الصـرف كاليــة للمحافظــة علــى اســتقرار معــدل التضــخم(As a nominal anchor) وتخفيضه.

وهذا تقوم الدولة بتحديد نظام سعر الصرف وفقا للاداء مؤشرات الاقتصاد الكلـي الـتي تـؤثر فـي وتتـأثر بسـعر الصـرف ومنهـا معـدل التضـخم و الاحتياطي الرسمي و الحساب الجاري.

2-3-7 تطور انظمة سعر الصرف:

تطورت نظم وخيارات سعر الصرف حيث شهدت اشكالا مختلفة بدءا من الترتيبات الثابتة ذات المصداقية(Credible Fixed Exchange Rate Arrangements) والتي تتمثل في مجالس العملة "Currency boards" حيث تحتفظ السلطة النقدية بمائة في المائة من الاحتياطات بالعملة الاجنبية مقابل القاعدة النقدية،ويرتفع وينخفض العرض النقدي تلقائيا مع موقف ميزان المدفوعات، وفي ظل هذا النظام ليس هنالك دورا للسياسة النقدية ودورا للبنك المركزي كمقرض اخير.وعنالك مرحلة ابعد في هذه الترتيبات تعرف بالدولرة ،وفي هذا النوع من الترتيبات يلغى دور العملة الوطنية تماما.ثم جاءت بعد ذلك مرحلة الترتيبات الوسيطة"Intermediate Exchange Rate Arrangements " ومثل الرابط القابل للتعديل والذي يمكن للبلدان في اطاره ان تعدل دوريا عمليات الربط الخاصة بها الى الربط المتحرك الذي يعدل فيه الربط بانتظام في مجموعة من عمليات تخفيض قيمة العملة،ثم الى الربط بسلة عملات والذي يحدد فيه سعر الصرف حسب سلة مرجحة من العملة الاجنبية،ثم الى النطاقات المستهدفة والتي تتدخل فيها السلطات عندما يصل سعر الصرف الى هوامش معلن عنها من قبل على اي من جانبي سعر التداول المركزي.واخيرا ظهرت ترتيبات اسعار الصرف العائمة والتي لا تتدخل فيها السلطات وتسمح فيها لسعر"Freely float" الحرة الصرف بان تحدده قوى السوق ،واسعار الصرف العائمة الموجهة او المدارة والتي تتدخل فيها السلطات بغرض المساندة.

2-4 الدراسات السابقة:

هذه الدراسة تناولت أثر تغير سعرالصرف علي الميزان التجاري في السودان خلال الفترة 2006-2010 وتلخصت مشكلة الدراسة في الإجابة علي السؤال التالي: ماهو أثر تغير سعر الصرف علي الميزان التجاري في السودان؟ و من ثم هل التجربة السودانية في تحديد سعرالصرف فعالة في ظل ظروف الا قتصاد الوطني حالياً ومست قبلياً؟ وجاءات أهمية الدراسة في تسليط الضوء علي أهمية المشكلة موضع الدراسة وكيفية التوصل إلي حلول جديدة لها ، وتكمن أهمية الموضوع في الأتي: (1) أهمية سعرالصرف نفسه الذي حظي وما يزال يحظي بإهتمام الأ قتصاديين والباحثين(2) يعتبر سعرالصرف من أهم ادوات السياسة النقدية الهامة التي تركز عليها الدولة من أجل تفادي الاختلالات الهيكلية لا قتصادها(3) أهمية الدور الذي يلعبه سعرالصرف في الصادرات والواردات للدولة.4/ خلو المكتبات من الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع وأفترضت الدراسة الفرضيات الاتية ساعية لإثباتها من أجل حل مشكلة البحث.هنالك علاقة طردية بين سعرالصرف والميزان التجاري.توجد علاقة عكسية بين الصادرات وسعرالصرف وطردية بين الواردات وسعرالصرف .السياسة التي أتبعها السودان في تحديد سعر الصرف لها دور فعال في المحافظة علي قيمة الجنيه السوداني.أتبعت الدراسة المنهج التاريخي الوصفي التحليلي حيث يتم إستعراض البيانات والأحصائيات عن متغيرات الدراسة(سعرالصرف والميزان التجاري) وتحليل كل هذه المعلومات والبيانات للإجابة علي أسئلة البحث. أيضاً تم

توظيف المنهج التاريخي من خلال دراسة التطور التاريخي للميزان التجاري في السودان ووضع سعرالصرف خلال الفترة المذكورة بينما وظف المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة أثر التغير في سعرالصرف علي الميزان التجاري في السودان في فترة الدراسة.أهم النتائج التي توصل إليها البحث هي:1/وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والميزان التجاري تساوي (-52) وهذا يعني في حالة وجود عجز في الميزان التجاري يكون سعر الصرف في حالة زيادة اي إنخفاض قيمة الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي.والعكس في حالة وجود فائض في الميزان التجاري، يعني إنخفاض سعرالصرف أي زيادة قيمة الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي. 2/وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والصادرات وهي تساوي (0.066) وهي ضعيفة وهذا يعني إذا زادت الصادرات عن الواردات يكون هنالك كمية كبيرة من النقد الأجنبي دخلت إلي الدولة مقابل صادراتها إلي العالم الخارجي وبالتالي يزيد عرض العملة الأجنبية فزيادة العرض تؤدي إلي إنخفاض سعر العملة الأجنبية داخل الوطن ، ومن ثم ينخفض سعرها مقابل العملة الوطنية، وأيضاً نجد في الدول المستوردة لهذه المنتجات يكون هنالك طلب كبير للعملة الوطنية مقابل سداد قيمة الإستيراد، الأمر الذي يؤدي إلي أرتفاع قيمة العملة الوطنية. أما ضعف هذه العلاقة يرجع إلي أنه ليس الصادرات وحدها تؤثرعلي سعرالصرف بل هنالك متغيرات أخرى تؤثر علي سعرالصرف ، مثل سعرالفائدة ، وطلب وعرض النقد الأجنبي ، وغيرها . ووجود علاقة وعكسية بين سعر الصرف والواردات تساوي (-0.61) وهي قوية، يعني هذا في حالة زيادة الواردات عن الصادرات يحصل العكس ، فزيادة الواردات يكون هنالك كمية كبيرة من النقد الأجنبي خرجت من الدولة مقابل سداد قيمة الإستيراد وبالتالي فقدان الدولة لهذه الكمية من العملة الأجنبية يجعلها تعاني من شح العملة الأجنبية وبالتالي تجد الدولة نفسها في مشكلة كبيرة، وللتخلص منها تلجئ إلي الأقتراض من المؤسسات المالية الدولية والمحلية للحصول علي العملة الأجنبية وأيضاً تقوم بتخفيض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأخري ومن ثم تزيد ديونها الخارجية . الامر الذي يؤدي إلي زيادة سعر العملة الأجنبية مقابل العملة الوطنية. أما ضعف هذه العلاقة فإنه يرجع أيضاً لوجود متغيرات أخري تؤثر علي سعرالصرف ، مثل واردات السلع الغير إنتاجية والكمالية ، وهذا يعني كلما زادت الواردات عن الصادرات من السلع والخدمات كلما أرتفعت قيمة عملة الدولة ، والعكس صحيح الأمر الذي يؤثر علي حركة الحساب الجاري ومن ثم تغيرسعر الصرف،حيث أن زيادة حصيلة الدولة من الصادرات والفائض في الحساب الجاري يؤديان الي زيادة العملات الأجنبية وتراكمها مما يؤدي ذلك الي أرتفاع قيمة القيمة الوطنية.3/ ساهمت عوامل عدة في تدهور موقف الحساب الخارجي في الاقتصاد السوداني منها عوامل خارجية وداخلية واهمها النمو المتدني لسلع الصادر وارتفاع معدلات الاستهلاك في القطاعين العام والخاص وارتفاع الاسعار العالمية لمعظم سلع الاستيراد الأساسية بالإضافة الي الديون الخارجية التي تم تخصيصها لتمويل مشروعات غير مدروسة فنياً واقتصادياً لذلك لم تساهم في توليد موارد مالية لتعين الدولة في مقابلة سداد تلك الديون. إذا لم يتم تدارك الأمر بإنتهاج سياسة قطاعية راشدة تهتم بالميزة النسبية للسودان سوف يؤول الاقتصاد السوداني الي مناحي خطيرة واوصت الدراسة علي الاتي:1/ علي السودان العمل علي تقليل الواردات وخاصة واردات السلع الكمالية، والتركيز علي إستيراد السلع التي تساعد علي زيادة الناتج الإجمالي ، مثل الألات والمعدات الحديثة التي تساهم في العملية الإنتاجية . 2/ تشجيع سياسة عدم ربط الجنيه السوداني بعملة واحدة ،وتوجه التجارة الخارجة نحو أسواق دول شرق آسيا . والحد من هجرة روؤس الأموال إلي الخارج 3/ لابد أن تعتمد الصرافات على

نفسها بجلب مواردها دون الاعتماد على البنك المركزي ، وعلي البنك المركزي العمل بكل جدية علي مرا قبة السوق الرسمي الذي يغذي السوق الموازي بالنقد الأجنبي من خلال بعض الممارسات الخاطئة. ومعالجة الإشكالات في تحويل أرباح المستثمرين بالنقد الأجنبي.(محمد، 2011)

يلعب القطاع الحيواني دورا كبيرا في الاقتصاد السوداني حيث يساهم بنسبة 20% من اجمالي الناتج المحلي وبنسبة 23.1% من اجمالي دخل البلاد من النقد الاجنبي.ويعزى نصف اجمالي الناتج الزراعي للقطاع الحيواني.ويؤمن القطاع الحيواني العمل لنحو 40% من المواطنين السودانيين وفوق ذلك يلعب دورا رئيسا في المحافظة على الامن الغذائي والاقتصادي في السودان،وهذه الثروة يمكن ان تشكل قاعدة لتنمية حيوانية كبرى بالبلاد تؤمن البروتين الحيواني الهام لتغذية المواطن بتكلفة مناسبة وتضمن عائدا مجزيا للمربين والبلاد من خلال تجارة الصادر للحيوانات الحية ومنتجاتها الا ان هنالك مشاكل في تصدير الماشية في السودان تتلخص في:-ارتفاع تكلفة التصدير،مشاكل في النقل،ارتفاع تكلفة الشراء لوجود تنافس في اسعار الشراء،عدم وجود سياسات تشجيعية للمصدرين،صعوبة الحصول على التمويل،عدم وجود عناية بيطرية كافية،طول القناة التسويقية،كما ان خروج بعض المصدرين من مجال التصدير لعدم وجود سياسات تشجيعية للتصدير،وكثرة الجبايات والضرائب والرسوم المفروضة،وقلة المحاجر وغيرها من المعوقات الاخرى التي تواجه هذا القطاع بالاضافة لضعف دور الملحقات التجارية بالسفارات الخارجية في الترويج للصادر.وقد توصلت الدراسة الى ان قطاع الماشية يواجه العديد من المعوقات والتحديات التي ظلت حائلا دون تقدمه بالرغم من الموارد والامكانيات الهائلة التي يزخر بها السودان في هذا القطاع وعلى الرغم من ان تثبيت السيايات و تشجيع التصدير وضمان تدفق العائدات التجارة الخارجية ووضع السياسات والوسائل التي تحقق ذلك.(عبد الرحمن،2011).

وضح جليا ان لقطاع الثروة الحيوانية دورا بارزا في الاقتصاد السوداني ولديه امكانية كبيرة يمكنها ان تلعب دورا قياديا في حل المشكلة الاقتصادية في السودان اذ ما توفر لها التمويل المطلوب ويتماشى مع طبيعة القطاع و ظروفه الحالية و المستقبلية ونسبة لوجود طلب على الماشية واللحوم في الدول المجاورة ومعظمها اسواق تقليدية للمنتجات السودانية فانه من الضروري الاستفادة من هذا الوضع المتميز عن طريق التخفيض والبرامج والمشروعات الكبرى.(عبدالله،2006)

الفصل الثالث

الثروة الحيوانية في السودان

3-1 اهمية قطاع الثروة الحيوانية

يتميـز السـودان بـثروه حيوانيـة ضـخمة كمـا يتميـز بالاراضـي و المراعـي الطبيعيـة الشاسـعة الغنيـة بـالانواع الجيـدة مـن نباتـات المراعـي ويعتـبر السودان من اهم الدول العربية والافريقية من حيث تعداد الثروة الحيوانيـة كما انه يتميز بوجود اللحوم بانواعها،والالبان ومنتجاتها والدواجن ومنتجاتهـا للاستهلاك و التصدير في بعض الاحيان.

وتتمثل اهمية قطاع الثروة الحيوانية في انه:

- يساهم في الناتج المحلي الاجمالي بنحو 18_25%

- مصدر اعاشة لمعظم سكان السودان
- يوفر الغذاء من الروتين الحيواني وخاصة اللحوم الحمراء بنسبة 100 اكتفاء ذاتي%
- مصدر للعملات الصعبة.
- قليل التكلفة والعبء على ميزانية الدولة وكذلك قليل التكلفة لاستخدامات مدخلات الانتاج.
- منتجاته عالية الطلب.
- اسعاره شبه مستقرة ومؤشرات ارتفاعها اكبر من هبوطها مقارنة بالصادرات الاخرى.

وتهدف تنمية قطاع الثروة الحيوانية الى رفع المستوى المعيشي وضمان الامن الغذائي للافراد.

وبالرغم من الاهتمام بتنمية قطاع الثروة الحيوانية الا انه لابد من بذل المزيد من الجهد حتى يسهم هذا القطاع بفعالية في دعم عجلة الاقتصاد السوداني.

3-2 الاهداف الاستراتيجية لقطاع الثروة الحيوانية:

- تأمين صحة القطيع القومي دفعا للامن الغذائي وصادرات الثروة الحيوانية السمكية.
- تأهيل وتطوير المحاجر والمسالخ لمواكبة المواصفات العالمية.
- تأهيل وتطوير الخدمات البيطرية.
- تأصيل الانواع السودانية ورفع كفاءتها الانتاجية.
- الاستمرار في تحسين سلالات انتاج اللحوم بادخال نظم الانتاج المكثف لمواكبة متطلبات الاسواق العالمية و زيادة قدرتها التنافسية.
- الاستمرار في اعداد المواصفات القياسية للمنتجات الحيوانية السودانية و مطابقتها بالمواصفات العالمية.
- الاهتمام بادخال التقنيات الحديثة بهدف تجويد الاداء.
- تشجيع الاستثمار في مجالات الثروة الحيوانية السمكية لتحقيق الامن الغذائي ودعم الصادر.

- انشاء الية فنية للتسويق وذلك لتوفير المعلومات التسويقية عن الاسواق الداخلية منها والخارجية للمنتجات الحيوانية والسمكية.
- تطوير وتأهيل الارشاد البيطري و دعم برامج تنمية الرعاة.
- المساهمة في برامج مكافحة الفقر وزيادة دخول الاسر.
- توفير الادوية واللقاحات والمستحضرات البيطرية ومراقبة استخدامها.
- تنظيم العمل الدوائي من خلال الاشراف على استيراد الادوية وتسجيلها.
- الارتقاء بمستوى الرقابة الدوائية وذلك بادخال التقنية في اعداد مصادر خاصة بدساتير الادوية العالمية واعداد سجلات خاصة باسماء الادوية المسجلة بالسودان.
- توفير مدخلات الانتاج الداجني والسمكي محليا بالتركيز على استغلال الامثل للموارد المحلية.

3-3 اقتصاديات الثروة الحيوانية:

ترتكز اقتصاديات الثروة الحيوانية على كم هائل من المواشي مع ضعف واضح في مجالات النوع والكيف ومعدلات الانتاجية.وبالرغم من ان قطاع الثروة الحيوانية يفي باحتياجات البلاد في مجال اللحوم الحمراء ويوفر فائض للتصدير الا ان معدلات الزيادة السنوية في اعداد المواشي ومعدلات السحب ظلت دائما هشة وتصبح سالبة في بعض الاحيان خصوصا مع بوادر ظهور موجة من الجفاف الى حد السحب من القطيع الاساسي.ويرجع ذلك الى ضعف معدلات النمو والتي تؤدي الى تأخر مراحل النضج مما يعني الابقاء على الذكور وسط الاناث مرحلة الانتاج،ان نظام انتاج اللحوم في السودان نظام تقليدي بدائي تتحكم فيه الظروف المناخية ومسارات الرعي الطبيعي ويفتقد نظام التربية الحديثة المكثفة من اجل انتاج اللحوم وتطبيق التقنيات المتاحة.كما ان التراكيب الوراثية للحيوانات التي صنفت كحيوانات لحوم تتصف بصغر الحجم وضعف معدلات النمو وفقر نوعية اللحوم مما يجعل تكلفة الانتاج عالية ومردودها الاقتصادي ضعيف .

3-4 دور قطاع الثروة الحيوانية

3-4-1 دور الثروة الحيوانية ومساهمتها في الاقتصاد القومي:

تشكل مساهمة هذا القطـاع نسـبة مسـتقرة كمتوسـط 20% مـن الـدخل القومي كما يشكل نشاطه مصدر دخل واعاشـة وعمالـة تصـل الـى 80% من المجتمع الريفي السوداني.

ويشكل هذا النشاط احد الاهـداف الاقتصـادية التنمويـة المؤديـة لاسـتقرار الريف ومحاربة الفقر والحد من الهجرة والنزوح نحو المدن.

جـدول رقـم(1) نسـبة مسـاهمة القطـاع الحيـواني فـي الناتـج المحلـي الاجمالي(بالاسعار الجارية):

السنة	2006	2007	2008	2009	2010
الثروة الحيونية	17.93 %	21.74 %	22.82 %	20.07 %	19.47 %

المصدر:الجهاز المركزي للاحصاء-التقرير السنوي

3-4-2 دور الثروة الحيوانية في الامن الغذائي:

تشكل الثروة الحيوانية مصدرا هامـا للـبروتين عـالي القيمـة والفايتمينـات والمعـادن والجـزيئات الدقيقـة للمـواطنين فـي السـودان عامـة والرعـاة والمنتجيـن بصـفة خاصـة حيـث تتضـاعف نسـبة الحيـوان للانسـان.تعتمـد المجمعات الرعوية في تغذيتها على البروتين ذي الاصل الحيواني حيث يتم تعويض النقـص وعـدم التكـافؤ فـي الاغذيـة النباتيـة خصوصـا الخضـروات والفواكه.تساهم الثروة الحيوانية ايضا بطرق غير مباشرة في توفير الغذاء للمواطنين خصوصا في المجتمعات الرعوية حيث تعـد المصـدر الاساسـي للسيولة النقدية حيث يتم بيعها لشراء الذرة والدخن والسكر وخلافه ,كمـا انه وبالنسبة للمجتمعات الريفيـة يتـم بيعهـا عنـد فشـل المحصـول لشـراء الحبوب.

3-4-3 دور الثروة الحيوانية في توفير فرص العمالة:

يعمل بالثروة الحيوانية قطاع كبير من البـدو الرحـل والـذين يقـدر عـددهم بحـوالي 8.5%مـن التعـداد الكلـي للسـكان.مكـا يقـدر عـدد المسـتقرين بالاريـاف بحـوالي 66.3%يمارسـون الزراعـة التقليديـة وتربيـة الحيـوان والرعي وجمع الصمغ العربي والتحطيـب...وقـد شـهدت سـنوات الجفـاف الاخيرة حركة نزوح واسعة للمناطق الحضرية مما قلل مـن تواجـد القـوى العاملة بـالريف وزاد فـي نفـس الـوقت مـن النشـاط الطفيلـي والعطالـة المقنعة في المناطق الحضـرية،علـى كـل فيقـدر عـدد العمالـة المباشـرة والغير مباشرة في قطاع الثروة الحيوانيـة والناشـط المرتبطـة بـه حـوالي 75% من التعداد الكلي للسكان.

3-4-4 الدور الاجتماعي للثروة الحيوانية:

تعتبر الثروة الحيوانية احد مقاييس الوجاهـة والمكانـة الاجتماعيـة ورصـيدا ماليا واصولا ثابتة لدى المجتمعات التقليديـة عامـة ولـدى الرعـاة بـالاخص وكلما كبر حجم القطيع لدى صـاحبه كـان مـؤهلا لمكانـة اجتماعيـة مميـزة ولقيادة المجتمع المحلي,لهذا السبب نجد ان نسبة السحوبات من القطيـع القومي ضعيفة ويتم الاحتفاظ بالحيوانات كبيرة السن والغيـر منتجـة ،كمـا انـه فـي بعـض المجتمعـات لاتـدخل الحيوانـات الـدورة الاقتصـادية ويتـم الاحتفـاظ بهـا لاسـباب اجتماعيـة بحتـه،دور الـثروة الحيوانيـة فـي الاعيـاد ومناسـبات الـزواج والافـراح والمـأتم معلـوم فـي جميـع المجتمعـات فـي السودان وفي الدول الافريقية.

3-5 الانتاج الحيواني في السودان:

تطور اعداد القطيع القومي من الماشية الحية:

تتصف قاعدة احصائيات الثروة الحيوانية بالضعف والتباين في اعداد الحيوانات وعدم توفر قدر كافي من البيانات الاحصائية.تم اجراء اخر احصاء للثروة الحيوانية عام 1975/1976 عن طريق المسح الجوي ومنذ ذلك الوقت يتم استخلاص تقديرات لاعداد الثروة الحيوانية مع الاخذ في الاعتبار التغييرات البيئية وعوامل الجفاف والتصحر والمتغيرات الاخرى مثل الحروب والنزاعات وحركات التمرد والتطورات الاقتصادية والاجتماعية بين المنتجين.هذه التقديرات لاتستند على مسوحات معتمدة او دراسات خصوصا في مجالات:

1-اعداد الحيوانات ومعدلات نموها

2-المتغيرات العددية وتشمل معدلات الولادة،نسبة النفوق،معدل الاستبدال ونسبة السحوبات.

3-المتغيرات الكمية وتشمل متوسط وزن الذبيحة للحيوان ومتوسط الادرار السنوي.

جدول رقم(2) تقديرات اعداد الماشية الحية(بالمليون راس) خلال الفترة 2009-2013:

السنة/الماشية	ابقار	ضأن	ماعز	ابل	الجملة	نسبة الضأن من جملة القطيع
2009	41.4	51.1	43.1	4.2	139.8	36.55%
2010	41.6	51.6	43.3	4.6	141.1	36.57%

2011	41.8	52.1	43.4	4.6	141.9	36.72%
2012	28.7	39.3	30.6	4.7	103.6	37.93%
2013	29.6	39.3	30.4	4.7	104.0	37.79%

المصدر:وزارة الثروة الحيوانية.تقريرالسنوي 2013

ولقطاع الثروة الحيوانية العديد من المنتجات كاللحوم الحمراء والبيضاء،و اهـم مـايميز اللحـوم السـودانية انهـا ذات جـودة عاليـة لاعتمادهـا علـى المراعـي الطبيعية التي تخلو من اي مواد عضوية وكيماويـة,فالسـهول الواسـعة اعطـت ميــزة نســبية كــبيرة لتربيــة حيوانــات الماشــية (الابقــار,الضــأن،المــاعز و الابل).ويزداد الاستهلاك المحلي والعالمي من اللحوم سنويا بانواعهـا المختلفـة تبعا للزيادة في الدخل والزيادة في عدد السكان.وتهدف السياسة الغذائية فـي السودان الى تحقيق الاكتفـاء الـذاتي مـن الغـذاء بصـفة عامـة والـتركيز علـى اللحوم البيضاء للاستهلاك المحلي وتوجيه اللحوم الحمراء نحو التصدير.

وتعد الالبان ومنتجاتها غذاء رئيسي للكثير من الفئات خاصة اهل الريف والبــدو والعرب الرحل اما سكان الحضر فيعتمدون بأقل درجة على الالبـان ومنتجاتهـا من المزارع حول المدن ومن المصانع التي تعتمد على اساليب الانتاج الحديث وعلى الابقار المستوردة من الخـارج علـى عكـس الرعـي التقليـدي والاعتمـاد على الابقار المحلية في مناطق الريف.

ومن اهم المنتجات الحيوانية الجلود التي لها قيمة اقتصادية كبيرة اذ تدخل في صناعة الملابس والاحذيـة ذات الطلـب العـالي خصوصـا فـي الـدول المتقدمـة وارتفاع اسعارها ،والتي تساهم فـي صـادرات السـودان ولكـن بنسـبة بسـيطة مقارنة بالمنتجات الاخرى وذلك لعدة اسـباب منهـا :تصـديرها فـي شـكل خـام وقلة او عدم وجود المدابغ و مشاكل التهريب للدول المجاورة.

(جدول رقم(3) منتجات الثروة الحيوانية(بالطن):

السنة	اللحوم الحمراء	الالبان	الاسماك	البيض	لحوم الدواجن	انتاج الجلود
2008	1.81	7.36	70	32	27	76.2
2009	1.84	7.41	70	32	28	76.7
2010	1.86	7.47	72	35	30	77.6
2011	1.43	4.27	72	38	40	51.9
2012	1.46	4.32	87	40	45	53.0

المصدر-وزارة الثروة الحيوانية-التقرير السنوي 2013

3-6 الثروة الحيوانية والتجارة العالمية

تعتبر الثروة الحيوانية ومنتجاتها من الاساسيات في التجارة العالمية للغذاء والامن الغذائي ومحركات النمو الصناعي للمنتجات الحيوانية.كما تستحوذ التجارة العالمية في الثروة الحيوانية ومنتجاتها على سدس التجارة الزراعية في العالم تقريبا من جيث القيمة النقدية وتشكل صادرات اللحوم نصف القيمة الاجمالية تقريبا لهذه التجارة.وهنالك طلب متزايد سنويا في العالم على منتجات الثروة الحيوانية من اللحوم بانواعها،الالبان والبيض خاصة من الدول النامية الا ان البلدان الصناعية المتقدمه رغم كبر حجم الانتاج وكذلك الاستهلاك بها الا ان حجم الاستهلاك والاستيراد لديها ظل ثابت تقريبا ولم يطرأ عليه زيادة تذكر ومن المتوقع ان يرتفع حجم الانتاج العالمي من الانتاج الحيواني بنسبة 70% لمقابلة الزيادة في حجم النمو السكاني في العالم .(فاطمة احمد ابراهيم ،ورقة علمية 2011).

الفصل الرابع

قطاع صادرات الماشية الحية السودانية

4-1 مقدمة

يعتمد الاقتصاد السوداني وبصورة كبيرة على قطاع الثروة الحيوانيـة،بينمـا نجد العائد من ذلك ضئيل جدا بالرغم من ارتفاع اسـعار اللحـوم اكـثر مـن المستوى العالمي ووجود مشاكل عديـدة ترفـع مـن سـعر التكلفـة لدرجـة تجعل صادرات الثروة الحيوانية من السودان خارج المنافسة احيانا وقليلـة الميزات التنافسية في احسن الاحـوال.فضـلا عـن ان هـذا القطـاع يتصـف بالاساليب التقليديـة والـتي تنعكـس فـي قلـة العـائد مـن اللحـوم والالبـان والجلود مقارنة بالمستويات العالميـة المعروفـة.وتشـكل صـادرات الـثروة الحيوانية دعامة لصادرات السلع الطبيعية غير الناضبة في هيكل الصادرات السودانية،حيث يتضح من الجدول ادناه ان سـلع الصـادرات البتروليـة غيـر الناضبة تتمثل في السلع الزراعية والحيوانيـة فـي معـدل متقـارب لتأثرهـا بالعوامل الطبيعية لا سيما الامطار،بينما تشكل صـادرات المعـادن النسـبة الاكبر من التركيبة ويشكل خام الذهب النسبة العظمى لها.

جـدول رقـم(4)صـادرات السـلع الرئيسـة غيـر البتروليـة بالقيمـة(مليـون دولار)والوزن النسبي لها خلال الفترة 2009 حتى 2012:

السلعة	2009	النسبة %	2010	النسبة %	2011	النسبة %	2012	النسبة%
صادرات زراعية	228.6	33	238.9	14	381.8	17	319.8	10
صادرات معادن	85.5	13	1.034.3	61	1.455.9	64	2.157.9	69
صادرات حيوانية	205.4	30	193.5	11	308.8	14	446.6	14
صادرات صناعية	0	0	2.3	0	6.8	0	17.5	1
اخرى	164.5	24	240.2	14	132	5	169.2	6
المجموع	684	100	1.708.2	100	2.285.3	100	3.111.0	100

المصدر:بنك السودان المركزي-اصدار ادراة النقد الاجنبي والسياسات والاحصائيات 2012

بالرغم من تميز الصادرات الطبيعية غير الناضبة بميـزات تنافسـية عاليـة تعظـم من درجة الطلب العالمي عليهـا الا انهـا لا تسـهم بقـدر كـبير مـن العـائد اذا مـا قورنت بالصادرات الطبيعيـة الاخـرى الناضـبة مثـل البـترول والمعـادن(الـذهب) ويرجع السبب الاساسـي فـي ذلـك لعـدم تبنـي رؤيـة ومنهجيـة لتعظيـم القيمـة المضافة منها.

ان المساحات الواسعة الخصـبة والمراعـي المنتشـرة فـي معظـم اقـاليم البلاد وموارد المياه المتعددة ومعدلات هطول الامطار العالية جعلـت تربيـة المواشـي بانواعها المختلفة مورد اقتصادي هام للدولة ومميـز عـن القطاعـات الاقتصـادية الاخرى لما يتسم به من قلة تكاليف الانتاج ويدار كليا بواسـطة القطـاع الخـاص وتميـزه بالحيويـة والطاقـة المتجـددة لانتـاج سـلعة يتعـاظم الطلـب العـالمي والمحلـي عليهـا.ويعـد صـادر الضـأن الحـي مـن اهـم صـادرات الماشـية الحيـة السودانية لاعتماد عدد من الاسواق عليها وخصوصا السـوق السـعودي والطلـب المتزايد عليها ويرجع ذلك لي جودة لحوم الضأن السـودانية اذ تشـكل اكـثر مـن 80% مـن حجـم صـادرات الماشـية الحيـة السـودانية.ويعـد كـل مـن الكباشـي والحمري اكثر انـواع الضـان المرغوبـة للتصـدير الـتي تـأتي مـن منـاطق غـرب السودان.

جدول رقم(5) صادر المواشي الحية(بالراس)2009-2013:

السنة	ابقار	ضأن	ماعز	ابل	الجملة	نسبة الضان من الصادر
2009	19256	1510996	104630	154477	1789359	84%
2010	5130	1813926	120693	172196	2111945	85%
2011	21056	2729134	162149	151208	3063547	89%
2012	26145	3415739	162116	166240	3770240	90%
2013	11202	3755363	197958	129647	4096170	91%

المصدر:وزارة الثروة الحيوانية-ادارة المحاجر والصحة العامة-التقرير السنوي

4-2 اتجاه صادرات الماشية الحية السودانية

اهم اسواق المواشي السودانية

يتفوق هذا القطاع بميزة نسبية على مجمل محصولات الصادر ويتميـز بـالميزة النسـبية التفضـيلية لمجموعـة الـدول العربيـة الـتي تشـكل السـوق الرئيسـية

للماشية واللحوم السودانية بالاضافة الى قرب مناطق انتاجه مـن اكـبر اسـواق استهلاك اللحـوم بالـدول العربيـة.نجـد دول الخليـج العربـي تمثـل الاتجـاه الاول لصادرات الثروة الحيوانية السـودانية،وبلـغ اجمـالي الصـادر لـدول الخليـج 542 مليـون دولار وبنسـبة 61%مـن اجمـالي صـادر الـثروة الحيوانيـة حيـث تمثـل السعودية وتليها الامارات اكبر الدول المسـتوردة للحيوانـات الحيـة،واكـبر دولـة مستوردة للحوم قطر تليها البحرين فالامارات،والجلود يتـم تصـديرها للسـعودية والامارات فقط.بنهاية العام السابق اوقفت بعض البنوك السعودية تعاملاتهـا مـع السودان،عليه ماذا سيحدث اذا اوقفت السعودية اسـتيراد الصـادر السـوداني او بحثت عن اسواق جديدة؟؟مع العلم بان صادر الثروة الحيوانية للسـعودية يمثـل 58.5% من اجمالي صادر الثروة الحيوانية.

جدول رقم(6) اهم دول الخليج العربي المستوردة للماشية واللحوم السودانية

الدول المصدر اليها	الحيوانات الحية	الجلود	اللحوم	اجمالي الصادر بالمليون	الدولة% في الخليج	% الدولة لباقي الدول
السعودية	502915270.78	17388413.13	3450	520.31	96%	58.86 %
الامارات	12830263.65	189000	1757108.83	14.78	2.7%	1.67%
قطر	1671900	-	2023170.10	3.70	0.7%	0.42%
البحرين	-	-	1800694	1.80	0.33%	0.20%
عمان	48180	-	868361.45	0.92	0.16%	0.10%
الكويت	5530	-	734869.28	.74	0.13%	0.08%
الاجمالي	517471144.43	17577413.13	7187653.66	542.25	100	61.33 %

المصدر:بنك السودان المركزي

الجدول رقم(7)اهم الدول العربية المستوردة للماشية واللحوم السودانية

الدولة المصدر لها	الحيوانات الحية	الجلود	اللحوم	اجمالي الصادر بمليون دولار	نسبة الدولة في الدول العربية	نسبة الدولة لباقي الدول
مصر	318288612.67	238500	1575	318.53	98.9%	36.04%
الاردن	-	-	3234016.66	3.23	1%	0.37%
سوريا	2670	98750	-	0.10	0.03%	0.01%
ليبيا	62700	-	-	0.06	0.019%	0.01%
اليمن	36000	16140	-	0.05	0.016%	0.01%
لبنان	0	0	252	0.00252	0	0.00%
الاجمالي	318389982.67	353.393	3235591.69	321.97	100	36.44%

المصدر:بنك السودان المركزي

ملاحظات على الدول المستوردة:

1. السعودية الدولة الاولى في الاستيراد بنسبة 58.8% تليها مصر بنسبة 36%.
2. اجمالي الصادر لدول الخليج العربي 542مليون دولار وبنبة 61%.
3. اجمالي الصادر في الدول العربية بما فيهم مصر 318مليون دولار وبنسبة 36.44%،هنالك ضعف في الصادر للدول العربية لان من نسبة ال 36.44% نصيب مصر 36%وباقي الدول العربية تتشارك في ال 0.44%.(تمثل كل الدول العربية بما فيها الخليج نسبة 97.44%من استيراد الصادر السوداني والباقي موزع على دول افريقية واجنبية).
4. باقي الدول الافريقية والاوروبية تستورد بنسبة 2.6% من جميع منتجات الثروة الجيوانية السودانية.(ليس للسودان اسواق افريقية يعتمد عليها في تسويق الصادر السوداني باستثناء مصر،وايضا ليس للسودان اي سوق اوروبي يعتمد عليه في تسويق المنتج الحيواني السوداني) ،بلغ

اجمالي مبلغ الصادر لايطاليا من الجلود حوالي 1.188مليون دولار في فترة تراوحت من ابريل حتى نهاية عام 2013.

5. اغلب صادر الدول الاجنبية تمثل في المنتجات السياحية(صقور/ثعالب/سلاحف).

6. باقي الدول الممثلة لنسبة 2.6% هي:-الصين/هونج كونج/الهند/باكستان/تركيا/ايطاليا/اسبانيا/تايوان/اندونيسيا/تايلاند/فيتنام/كوريا الجنوبية/جنوب افريقيا/تشاد/نيجيريا. (المصدر-بنك السودان المركزي-تقرير)

4-3 اهم المحاور المتعلقة بقطاع صادرات الماشية الحية السودانية

1)نقاط القوة:

1-السلالات من الضأن والماعز السوداني تتميز بقلة نسبة الدهون فيها مما يجعل فرص تسويقها خارجيا اعلى من الانواع الاخرى.

2-للسودان جزئية معتبرة في السوق العربي للمواشي ننذ عهود خلت.

3-تعدد الطلب على منتجات اللحوم الحمراء(مصنعة كانت او ذبيح او ماشية حية).

2)نقاط الضعف:

1-منافسة لحوم الخنزير واللحوم البيضاء للحوم المواشي في السوق العالمي.

2-نقص في عدد الوحدات المنتجة للحوم الحمراء المصنعة والمسالخ الحديثة المتطورة.

3-ضعف الخدمات المساعدة لعملية الانتاج والتسويق الخارجي(محاجر،مبردات و وسائل نقل وترحيله وخلافه).

4-ظهور الاوبئة والامراض في بعض الاحيان.

3)الفرص:

1-الكثافة السكانية المضطردة عالميا ادت الى زيادة مستوى استهلاك اللحوم لاسيما في الدول المستوردة للماشية الحية السودانية وبخاصة الدول العربية الخليجية.

2-ظهور الاوبئة المزمنة التي داهمت قطاع الدواجن البيضاء في العديد من الدول عززت من ارتفاع الطلب على اللحوم الحمراء.

3-تنوع طرق ووسائل تكنولوجيا التصنيع والحفظ.

4)المهددات:

1- ضعف استجابة المنتجين لمتطلبات السوق العالمي وفقا لمواصفاته ومعاييره.

2- ارتفاع تكلفة الانتاج التي تهدد منافسة المنتج عالميا.

4-4 المشاكل والمعوقات التي تواجه قطاع صادرات الماشية الحية:

-هنالك متغيرات وتحولات جذرية حدثت في الاقتصاد السوداني من حيث نظامه وبنيته الهيكلية وادائه الكلي والجزئي بسبب تداخل عوامل اقتصادية وسياسية وفكرية ومنهجية نجم عن ذلك اتباع سياسات الاقتصاد الحر.

ان صادرات الثروة الحيوانية ظلت تشكل تراجعا مستمر في الميزان التجاري حيث لم تحظ بزيادة في الاسواق العالمية من حيث الكمية والجودة والاسعار لذا سعت الدولة عبر سياساتها الكلية التي تستهدف خفض معدلات التضخم وتحسين ميزان المدفوعات للارتقاء بهذه الصادرات.كان لابد من ان تعمل الدولة على مراجعة سياساتها وتبني حزمة من الاجراءات الداعمة لقطاع الصادر ورفع مقدرات البنى التحتية المؤثرة في الصادر.

يعاني قطاع صادر الماشية الحية من مشكلات هيكلية يقع عبء جزء منها على عاتق الدولة والجزء الاخر يقع عبئه على المصدرين الناشطين في القطاع ولعدم معالجة تلك المشكلات تردت الميزة التنافسية لصادرات الماشية الحية في مجملها وبالتالي تراجعت كميات وعائدات الصادر.

ويمكن حصر المشاكل والمعوقات التي تواجه صادرات الماشية الحية في عدة محاور كما يلي:

4-4-1 محور الانتاج والانتاجية:

i. ضعف الاستثمار في بحوث الثروة الحيوانية وبرامج الارشاد في الانتاج الحيواني وانتشار الامراض الوبائية والمتوطنه.

ii. ضعف كفاءة الانتاج والانتاجية للقطاع التقليدي وذلك بسبب ضعف القدرات الانتاجية الوراثية لسلالات الماشية الحية المحلية وعدم وجود الكم الكافي والنوعية الجيدة من الغذاء.

iii. الاعتمـاد فـي التصـدير علـى الفـائض مـن الانتـاج وعـدم وجـود برامـج وسياسات تساعد على قيام استثمارات للانتاج من اجل الصادر.

iv. ضعف الالمام بمتطلبات الاسواق العالميـة(متطلبـات الجـودة/الشـهادات الصحية).

v. ثقافـة المنتـج التقليديـة والنظـرة الاجتماعيـة للقطيـع بـدلا عـن النظـرة الاقتصادية.

vi. عدم وجود انتاج صناعي لزيادة القيمة المضافة في القطاع.

vii. تدهور المراعي الطبيعية والنزاعات بين الرعاة والمزارعين.

viii. الحروب والنزاعات في مناطق الانتاج.

ix. عدم وجود سياسات تشجيعية للانتاج من اجل الصادر.

4-4-2 تكاليف الانتاج والتصدير:

i. عدم ثبات السياسات الحكومية في مجال تطوير القطاع انتاجـا وتسـويقا وتصديرا.(ملحق 1)

ii. طول الدورة المستندية لعمليـة التصـدير وضـعف التنسـيق بيـن الجهـات المختلفة في ذلك.(ملحق 2،3)

iii. ارتفـاع الضـرائب والفئات والرسـوم علـى مـدخلات ومخرجـات الانتـاج. (ملحق 4))

iv. تضارب القـوانين والتشـريعات المنظمـة للتجـارة الخارجيـة بيـن المركـز والولايات.

v. ضعف البنيات الاساسية والخـدمات(النقـل والمـوانئ والرعايـة البيطريـة وخدمات المياه والاعلاف).

4-4-3 التسويق الداخلي والخارجي:

i. عدم وجود تنظيم جيد للاسواق الداخلية.

ii. تعدد الوسطاء وطول القناة التسويقية داخل الاسـواق المحليـة ادى الـى تضارب وارتفاع الاسعار.

iii. الممارسة التقليدية في نظم البيع والشراء.

iv. انتهاج الدلالة السرية في البيع ولا توجد مواصفات او نظم الوزن او المزادات العلنية ويقدر اثر هذا التشوه بنسبة 10% من السعر النهائي للماشية.

v. اتباع نظام البيع بالدفع الاجل في الاسواق المحلية لعدم توفر التمويل وعدم وجود المقاييس التي يتم على اساسها تحديد السعر وعدم وجود الضمانات لاستعادة المنتجين لقيمة مبيعاتهم.

vi. ارتفاع تكاليف النقل والترحيل والبعد من مناطق الاستهلاك.

vii. محدودية وسائل النقل البحري والافتقار لوجود ناقل بحري وطني.

viii. ضعف التنسيق بين الجهات الانتاجية والتسويقية والناقلة.

ix. تردي الاوضاع البيئية بالمحاجر وميناء الصادر بالنسبة للحيوانات المصدرة والعمالة المرافقة لها.

x. ارتفاع تكلفة مياه الشرب والاعلاف والترحيل من المحجر للميناء.

xi. عدم توفر معلومات عن احتياجات الاسواق الخارجية والمستوردين

xii. تقليدية ومحدودية الاسواق المستوردة مع عدم توفر الخدمات اللوجستية التي يمكن ان تساعد للوصول الى اسواق عديدة.

xiii. الاعتماد في التصدير في شكل مواد خام مع غياب شبه تام للسلع ذات القيمة المضافة.

xiv. تصدر العديد من السلع الى مشترين خارجيين ومنهم من يتم اعادة تصديرها الى عدة دول اخرى وبذلك فهي تمنح شهادة منشأ تلك الدول.

xv. التهريب للدول المجاورة وتصدير الاناث.

xvi. ضعف برامج التدريب لدعم القدرة التنافسية لمنتجات القطاع.

xvii. ضعف البحوث والدراسات التسويقية بهدف تحديد الامكانات التصديرية.

4-4-4 محور التمويل والترويج والتأمين:

i. عدم توفر الموارد الكافية للتمويل متوسط و طويل الاجل لانشاء مشاريع انتاجية بغرض الصادر.

ii. صعوبة وتعقيد اجراءات الحصول على التمويل المصرفي والضمانات.

iii. اعتماد المصدرين على التمويل الذاتي بنسبة 50% وضعف التمويل المصرفي.

iv. ارتفاع تكلفة التغطية التأمينية لمخاطر ماقبل الشحن للصادرات (حريق،سرقة،نفوق،ومخاطر الترحيل).

v. محدودية المسئولية الاحتمالية لمؤسسات تأمين حصائل صادرات الماشية الحية.

4-4-5 الاستثمارات والشراكات:

vi. عدم انتهاج سياسة نقدية محفزة وداعمة لزيادة الصادرات من الماشية الحية السودانية.

vii. ضعف القدرة الفنية لدعم التنافسية ونقل التقانات الحديثة.

viii. عدم وجود شركات مساهمة عامه ذات مقدرة كبيرة في مجال الثروة الحيوانية.

ix. عدم وجود شركاء عالميين للاستثمار في القطاع.

4-4-6 ظاهرة تصاعد الاسعار الداخلية المضطردة للماشية الحية وارتفاع معدل التضخم:

i. اثر معدل التضخم:

يعد معدل التضخم من المقاييس المستخدمة لقياس التغير في الاسعار للسلع والخدمات بمرور الزمن والذي قد يؤثر في الطلب عليها وتكاليف انتاجها،ويرتبط معدل التضخم بسعر الصرف الذي يعد من العوامل التي تؤثر في حجم الصادرات من السلع.ويلاحظ من الرسم ادناه ارتفاع معدل التضخم العام خلال الخمس سنوات السابقة وفي زيادة مضطردة خصوصا بعد التغيرات الهيكلية التي حدثت في بناء هيكل الصادرات السودانية بعد خروج عائدات النفط لانفصال جنوب السودان في عام 2011 مما ادى الى ارتفاع سعر الصرف،ليصل معدل التضخم في بداية الربع الاول للعام 2013 47.9% ثم ينخفض تدريجيا ليصل الى 29.4%في الربع الثالث وقد يعزى هذا الانخفاض الى ضخ كمية من النقد الاجنبي للبنوك من خلال بنك السودان المركزي،ولكن التزايد المستمر لسعر الصرف ادى الى ارتفاع معدل التضخم ليصل في نهاية العام الى 41.9%.

(شكل رقم(2

تطور معدل التضخم العام للفترة يناير 2009 – ديسمبر 2013

المصدر-الجهاز المركزي للاحصاء

ولمعدل التضخم وارتفاعه اثر مباشر على تكاليف التصدير وذلك نتيجة لزيادة اسعار المدخلات(الادوية والاعلاف)،تكاليف العمالة وتكاليف النقل والترحيل والتي انعكست سلبا بزيادة سعر المنتج النهائي مما ادى الى انخفاض قدرته التنافسية.ومن جهة اخرى عدم قدرة المستهلكين المحليين من شرائها (لانخفاض دخولهم والاتجاه للسلع البديلة(الدواجن.

ii- اثر تصاعد الاسعار المحلية:

انعكس هذا التصاعد سلبا على المردود الاقتصادي لامتداد اثاره على الاهداف الاقتصادية الثلاث عائد الصادر-عائد المنتج والمستهلك كما يلي:

1-ضعف القدرة التنافسية للصادر الضأن السوداني لارتفاع سعره بحيث لا يستطيع منافسة دول اخرى كاستراليا ونيوزلندا.وفي كثير من الاحيان يفوق السعر الداخلي الاسعار الجارية بالدول المستوردة مما حال من دون توسع الصادر بل انكماشه.

2-نظريا ارتفاع الاسعار النهائية للماشية يحسب لصالح المنتج ولكن الواقع غير ذلك-يقدر الباحثين بان نصيب المنتج التقليدي لا يتجاوز 40%-60% من السعر النهائي.لهذا المنتج يتضرر وبعض الضرر يقع عليه من تأخر او تعثر استرداد قيمة مواشيهم لكثير من المعاملات التي تتم بالدفع الاجل لشح السيولة وغياب (التمويل.(الاصدار السنوي 2008-شركة خدمات الثروة الحيوانية

3-المستهلك يمثل احد الاهداف الاقتصادية-مستويات الدخل المحدودة لشريحة كبيرة من المواطنين مع ارتفاع الاسعار شكلت عبئا على هذه الشريحة-اسعار اللحوم اصبح يعادل او يفوق اسعارها في كثير من الدول العربية النفطية المستوردة للضأن السوداني.

ونوجز اهم مسببات ارتفاع الاسعار للماشية الحية:

1. انعدام المرونة وعدم الانتظام في العرض بالاسواق الداخلية ناتجة عن مشكلة الانتاج التقليدي مع ثبات كميات الطلب عبر المواسم وقلة العرض تؤدي لارتفاع الاسعار.

2. اسباب تتعلق بالتشوه في نظم التعامل للبيع والشراء(دلالات سرية واتفاق ثنائي ينظمه وسطاء وهي تؤدي لمفارقات كبيرة في الاسعار).

3. غياب المعايير وعدم استخدام الوزن للاحتكام بـه فـي الاتفـاق والوصـول الى السعر الذي يعكس القيمة الحقيقية للحيوان حسب الوزن والجودة.

4. عدم وجود مزادات علنية لمنع المضاربات.

5. التعامل بالدفع المؤجل في الاسواق النهائية لانعدام السيولة.

6. تعدد الرسوم والضرائب المباشرة والغير مباشرة.

7. ارتفاع تكلفة التغذية والرعاية البيطرية.

الفصل الخامس

النتائج والنقاش

5-1 التحليل الوصفي للبيانات:

1-الكميات المصدرة من الضأن الحي السوداني:

يعد صادر الضأن الحي من اهم الصادرات الزراعية الحيوانية في السـودان وذات الميزة النسبية مقارنة بصادرات الدول الاخرى المنافسة لها واعتماد عدد من الاسواق الخارجيـة علـى الضـأن السـوداني.وكمـا يوضـح الشـكل التالي نجد ان الاتجاه العـام لصـادر الضـأن الحـي السـوداني متزايـد خلال الفترات السابقةويلاحظ ان هنالك تذبذب واضح في كمية الصادرمنها خلال العام الواحد ويرجع ذلك الـى موسـمية العـرض وارتباطهـا بعوامـل اخـرى سواء كانت مناخية(الامطار)او اقتصادية او حتى من ناحية امنية.

وبلغ متوسط الكمية المصدرة خلال السنوات التالية:2009-2010-2011-2012-2013 بـالترتيب علـي التـوالي 4251.33-4989.27-4130.68-9782.92-8982.88 طـن.والمتوسـط الكلـي خلال الخمـس سـنوات 6427.42 طـن،حيـث بلغـت اعلـي قيمـه 20400.16 طـن واقـل قيمـة 557.13 طن.

شكل رقـم(3)الكميـة المصـدرة مـن الضـأن بـالطن للفـترة ينـاير 2009-ديسمبر 2013-المصدر ادارة الجمارك

2-سعر الصرف(exchange price):لسعر الصرف عدد من المحددات التي تؤثر فيه ونجد ان متوسطه خلال الفترة 2009-2011 بلغ 2.4309 جنيه للدولار الامريكي،في حين يلاحظ زيادة مضطردة لسعر الصرف ليصل الى 4.4090 خلال العام 2012 وفي نهاية العام 2013 بلغ 5.6958 جنيه للدولار الامريكي.

شكل رقم(4)سعر الصرف الجنيـه مقابـل الـدولار الامريكـي للفـترة ينـاير 2009-ديسمبر 2013

3-سعر التصدير(export price):استقر سعر التصدير خلال فترة طويلة نسبيا منذ بداية العام 2009 حتى منتصف العام 2013 على 2700 دولار للطن ليصبح بعد ذلك 3300 دولار للطن حتي يومنا هذا.

شكل رقم(5)تطور سعر تصدير الطن من الضأن بالدولار الامريكي خلال الفترة يناير 2009-ديسمبر 2013

4-مجمل الوارد للسوق المحلي(supply):

يتسم الانتاج الزاعـي الحيـواني فـي السـودان بالموسـمية واعتمـاده علـى النظم التقليدية للانتاج،لذا نجد تذبذب واضح للانتـاج خلال الموسـم الواحـد حيث يلاحظ ارتفاع الانتاج خلال موسم الامطار

بالنسبة لحيوانات المراعي التقليدية وانخفاضه في مواسم اخرى.ونجـد ان الاتجاه العام للكمية المعروضـة ينخفـض تـدريجيا خلال الخمـس السـنوات السابقة.

شكل رقم(6)الكمية المعروضة مـن الضـأن بـالطن فـي مجمـل الاسـواق المحلية للفترة يناير 2009-ديسمبر 2013

5-متوسط السعر المحلي للراس(local price):

التزايد المستمر للاسعار بنسـب متفاوتـة حيـث بلـغ متوسـط اعلـى سـعر للطن 30253 جنيه سوداني واقل سـعر 5434 جنيـه للطـن،ويرجـع ذلـك

نسبة لارتفاع تكاليف الانتاج خصوصا تكاليف النقل والترحيل ويرى ايضا ان المضاربات التي تحدث داخل الاسواق المحلية بين التجار لها اثر كـبير فـي زيادر الاسعار ومن ناحية اخري ارتفاع معدل التضخم العـام خلال الخمـس سنوات السابقة.

شكل رقم(7)متوسط السعر المحلي للطن من الضأن خلال الفترة يناير 2009-ديسمبر 201

6-2 تحليل السلسلة الزمنية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي

6-2-1 اختبار جذر الوحدة/استقرار السلسلة الزمنية:

السلسلة(المتغير)	بدون(none)	القاطع(Intercept)	القاطع والاتجاه العام(Trend and Intercept)
LN lamb export -المستوى(level) -1الفرق الاول(1st difference)	غير مستقرة مستقرة	مستقرة مستقرة	مستقرة مستقرة
LN exchange price -المستوى(level) -1الفرق الاول(1st difference)	غير مستقرة مستقرة	غير مستقرة مستقرة	مستقرة مستقرة

LN export price* -المستوى(level) -1)الفرق الاول(1st difference)	غير مستقرة مستقرة		
LN supply -المستوى(level) -1)الفرق الاول(1st difference)	مستقرة مستقرة	مستقرة مستقرة	مستقرة مستقرة
LN local price -المستوى(level) -1)الفرق الاول(1st difference)	مستقرة مستقرة	مستقرة مستقرة	مستقرة مستقرة

*لاختبار استقرار هذا المتغير استخدم (correlogram).

فكما نلاحظ في الجدول اننا لم نتمكن من رفض فرض العدم بالنسبة بعض متغيرات النموذج وهذا يعني ان مستوى متغيرات (Level)للمستوى النموذج غير مستقرة،الا ان اختيار جذر الوحدة للفرق اول اظهرت استقرار السلاسل الزمنية لكل متغير في النموذج.

6-2-2 اختبار التكامل المشترك(contegration test): تحديد عدد فترات الابطاء(var model)

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LNLAMBEXP LNEXCHPRICE LNEXPRICE LNSUPPLY LNLOCPRICE
Exogenous variables: C

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	5.776722	NA	6.69E-07	-0.028244	0.154240	0.042324
1	199.0880	344.4456	1.48E-09	-6.148655	-5.053746*	-5.725245

2	235.0943	57.60998*	1.01E-09*	-6.548882*	-4.541549	-5.772630*
3	257.3065	31.50099	1.19E-09	-6.447509	-3.527751	-5.318415
4	276.2361	23.40390	1.67E-09	-6.226768	-2.394586	-4.744832
5	302.1605	27.33849	1.98E-09	-6.260383	-1.515778	-4.425606

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

من خلال اختبار التكامل المشترك لمتغيرات النموذج لتحديد فترات الابطاء (Var model)،2(تم تحديد فترة الابطاء لفترتين Lag)اي (t-2) لكل من متغيرات النموذج.

6-2-3 تقدير النموذج المبطأ:معادلة(نموذج الانحدار الذاتي)

Estimation Command:
==========
LS LNLAMBEXP C LNLAMBEXP(-2) LNEXCHPRICE(-2) LNEXPRICE(-2) LNSUPPLY(-2) LNLOCPRICE(-2)

Estimation Equation:
==========
LNLAMBEXP = C(1) + C(2)*LNLAMBEXP(-2) + C(3)*LNEXCHPRICE(-2) + C(4)*LNEXPRICE(-2) + C(5)*LNSUPPLY(-2) + C(6)*LNLOCPRICE(-2)

Substituted Coefficients:
==========
LNLAMBEXP = 7.718857391 - 0.41941068*LNLAMBEXP(-2) + 0.3872637849*LNEXCHPRICE(-2) - 1.004221176*LNEXPRICE(-2) + 0.4641406903*LNSUPPLY(-2) + 0.927264039*LNLOCPRICE(-2)

6-2-4 استخدام النموذج(طريقة المربعات الصغرى):

R-squsred :0 . 445802	**Mean dependent Var: 8.573045**
Adjusted R-squsred :0.3925	S.D dependent Var: 0.761214
S.E. of regression:0.59 330	Akaike info criterion : 1.891466
Sum squared resid:18.30428	Schwarz criterion : 2.104615
Log likelihood: -48.8525	F-statistic : 8.365872
Durbin –Watson stat:1.96	**Prob(F-statistic): 0.000007**

يلاحظ من الجـدول اعلاه عـدم وجـود مشـكلة ارتبـاط ذاتـي حيـث بلغـت-ويعتبر النمـوذج عـالي المعنويـة اذ بلغـت.1.96 (Durbin-watson)قيمة قيمة (F)0.000007 الاحصائية.

6-2-5 اختبار معنوية المعلمات لمتغيرات النموذج:

Prob	t-Statisitic	Std.Error	Coefficient	Varible
0.5565	0.591837	13.04221	**7.718857**	C
0.0006	3.642166-	0.11515	**40.419411-**	LN lamb export
0.5855	0.548791	0.705667	**0.387264**	LN exchange price
0.5454	0.608648-	1.64992	**11.004221-**	LN export price
0.0314	2.211955	0.209833	**0.464141**	LN supply
0.0194	2.413207	0.384246	**0.972764**	LN local price

كان لكل من المتغيرات الاتية اثر معنوي عنـد مسـتوى معنويـة 5% حيـث بغلت قيمة معامل التحديد=0.39 اي ان هذه العوامـل تـؤثر بنسـبة 39% على الكميات المصدرة من الضأن الحي و 61% يرجع لعوامل اخري :

-مجمـل الـوارد للسـوق المحلـي مـن الضـان باعتبـاره الكميـة المعروضـة ،فكلما زاد حجم العرض في الاسـواق زادت الكميـات المصـدرة منهـا واذا قلت قل حجم الصـادر مـن الضـأن ويلاحـظ ذلـك مـن خلال ارتفـاع حجـم الصـادرات خلال موسـم الامطـار لزيـادة الانتـاج منهـا نظـرا لاتسـامها بالموسمية.

اي كلمـا زاد الانتـاج بمقـدار 0.46 زاد حجـم (β)=0.46حيـث نجـد قيمـة الصادر بمقدار وحدة واحدة.

متوسط السعر المحلي:نجد ان العلاقة طردية بين متوسط سـعر المحلـي والكمية المصدرة على عكس المفهـوم الاقتصـادي بـان كلمـا ارتفـع سـعر المحلي ادى ذلك الى ارتفاع سعر التصدير مما يقلل من الكمية المصــدرة منها ولكـن نجـد ان ارتفـاع الاسـعار المحليـة للضـأن السـوداني قلـل مـن الطلـب عليهـا محليـا لانخفـاض دخـل المسـتهلكين ممـا جعـل الكميـات المعروضة تزيد للتصدير.

الكمية المصدرة-2: ادخل كعامل مفسـر لتقويـة النمـوذج المقـدر و زيـادة قيمة معامل التحديد،حيث نجد ان لها اثر معنوي في حجم الصـادر وبلغـت قيمة المعامل=0.41- ووجود علاقة عكسية ،وقد يعزى ذلك لتشبع السوق المستورد بالسلعة خلال شهر معين وانخفاض الطلب عليهـا للشـهر الـذي يليه بالاضافة الى الاعتماد على سوق واحـد معيـن بالنسـبة لصـادر الضـان السوداني.

ويلاحظ ان كل من سعر الصرف وسعر الصادر ليس لهما اثر معنوي علـى الكميات المصدرة ويرجع ذلك للاعتقاد بان معظـم المصـدرين لا يتعـاملون بسعر الصادر الذي اصدرته وزارة التجـارة برفعـه الـى 3300 دولار للطـن وهـذا يقلـل الطلـب بالتـالي يقـل ربـح المصـدر واعتمـادهم علـى السـعر الموازي للاستفادة من فرق الدولار خارج مظلة بنك السودان.

6-2-6 اختبار السببية(Granger causality test):

Pairwise Granger Causality Tests

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
LNEXCHPRICE does not Granger Cause LNLAMBEXP	58	11.4290	7.5E-05
LNLAMBEXP does not Granger Cause LNEXCHPRICE		3.03990	0.05626
LNEXPRICE does not Granger Cause LNLAMBEXP	58	1.81692	0.17250
LNLAMBEXP does not Granger Cause LNEXPRICE		0.78464	0.46151
LNSUPPLY does not Granger Cause LNLAMBEXP	58	0.46231	0.63234
LNLAMBEXP does not Granger Cause LNSUPPLY		2.35064	0.10517
LNLOCPRICE does not Granger Cause LNLAMBEXP	58	13.7993	1.5E-05
LNLAMBEXP does not Granger Cause LNLOCPRICE		4.97255	0.01049
LNEXPRICE does not Granger Cause LNEXCHPRICE	58	0.79617	0.45637
LNEXCHPRICE does not Granger Cause LNEXPRICE		2.12380	0.12964
LNSUPPLY does not Granger Cause LNEXCHPRICE	58	0.26693	0.76675
LNEXCHPRICE does not Granger Cause LNSUPPLY		1.87129	0.16395
LNLOCPRICE does not	58	4.43659	0.01654

Granger Cause LNEXCHPRICE			
LNEXCHPRICE does not Granger Cause LNLOCPRICE		0.47338	0.62550
LNSUPPLY does not Granger Cause LNEXPRICE	58	0.13647	0.87274
LNEXPRICE does not Granger Cause LNSUPPLY		0.36915	0.69309
LNLOCPRICE does not Granger Cause LNEXPRICE	58	2.04584	0.13936
LNEXPRICE does not Granger Cause LNLOCPRICE		0.36045	0.69906
LNLOCPRICE does not Granger Cause LNSUPPLY	58	1.62754	0.20607
LNSUPPLY does not Granger Cause LNLOCPRICE		3.48159	0.03796

الفصل السادس

الخلاصة والاستنتاجات والتوصيات

6-1 الخلاصة والاستنتاجات

يعتبر السودان احد الدول النامية التي تعتمد في اقتصادها على صادراتها لتوفير العملة الصعبة ونسبة للتغيرات الهيكلية التي حدثت في اقتصاد السودان عبر السنين وانتهاج سياسة الاقتصاد الحر كان لها الاثر الواضح في سعر الصرف الذي يعد من اهم العوامل المؤثرة على الصادر،اذ ان عدم وجود سياسة واضحة لسعر الصرف والاعتماد على عائدات البترول لفترة طويلة و اهمال القطاعات الاخرى لحين فقدان عائدات البترول عقب انفصال الجنوب ادى ذلك الى تذبذب سعر الصرف وانخفاض قيمة الجنيه السوداني وارتفاع معدل التضخم والتي انعكست سلبا وادت الى حدوث اختلالات في هيكل الصادرات السودانية مما ادى الى الاعتماد في عملية تصدير الضأن الحي على السعر الصرف الموازي والذي انعكس سلبا برفع سعر الضأن السوداني في الاسواق الخارجية وانخفاض القدرة التنافسية له.

الافتقار الى نظم حديثة لتربية الماشية الحية والاعتماد على الفائض من الانتاج للتصدير ادى ذلك الى محدودية حجم الصادر من الضأن و اتجاه الدول المستوردة الى اسواق بديلة لتوفير احتياجاتها.

ارتفاع تكاليف الانتاج والتصدير خلقت عائق امام المصدرين برفع السعر مما ادى الى تقليل نسبة ارباحهم.وقد يعزى ذلك الى التشوه الكبير في نظم التسويق الداخلي والخارجي وعدم توفر الموارد التمويلية بالقدر الكافي وفي التوقيت المناسب مما قللت من كفاءة العملية الانتاجية والتسويقية والتصديرية.

6-2 التوصيات:

1. تطوير نظم الانتاج الحيواني وتخصيص مشاريع للانتاج بغرض الصادر.

2. استخدام الطرق والاساليب الحديثة في الانتاج الحيواني

3. التنظيم والرقابة على الاسواق المحلية واتباع نظم البيع المفتوح(المزادات العلنية) لتحديد الاسعار،وتحديد معيار الوزن للراس الواحد لتحديد السعر في تداولات البيع والشراء بين المنتجين والمصدرين.

4. مراجعة سياسة التصدير بالطن وتحدد الاسعار حسب الوزن و النوع المصدر(كباشي ،حمري ،بلدي ومهجن...)

5. تحسين الخدمات البيطرية و التسويقية وتطوير البنية التحتية للاسواق المحلية والمحاجر.

6. تاهيل السكك الحديدية والنقل البري لنقل الماشية من مناطق الانتاج الى الموانئ لخفض تكاليف النقل والترحيل.ودعم وجود ناقل بحري وطني وعدم الاعتماد على الشركات الاجنبية.

7. قيام جهة معنية فقط بتنظيم قطاع صادر الماشية الحية في مجالاته المختلفه.(القطاع الحكومي،القطاع الخاص،القطاع الاكاديمي مراكز البحوث و الاستشارية(triple helix association)الاتحاد الثلاثي الحلزوني والذي طبق الان في العديد من الدول المجاورة كاثيوبيا ومنظمة الكوميسا بواسطة معهد الكوميسا للجلود والمنتجات الجلدية(COMISA LLPI).

8. تشجيع الاستثمار في قطاع صادر الماشية الحية بوضع قوانين وتشريعات محفزة.

9. الترويـج لمنتـج الضـأن السـوداني وخلـق فـرص فـي اسـواق جديـدة و الاسـتفادة مـن القيمـة المضـافة باقامـة مصـانع للحـوم والجلـود ومـن ثـم تصديرها.

10. توفير الموارد التمويلة اللازمة ودعم المنتجين المحليين.

11. تخفيـض العبـء الضـريبي والغـاء الرسـوم والجبايـات عـن قطـاع صـادر الماشية الحية.(مراجعة قانون الحكم الاتحادي وضرورة التنسيق بين المركز والولايات فيما يتعلق بسياسات الصادر عموما وصـادرات الماشـية واللحـوم بصفة خاصة)

12. اعادة تفعيل العمل بمجـالس تنظيـم الصـادرات عمومـا ومجلـس تنظيـم صادرات الماشية الحية واللحوم بصفة خاصة.

المراجع:

الكتب

1-(محمد،محمد سليمان(2007)،الثروة الحيوانية في السودان،السودان،(93-277

2-(مختار،رنان(2009)،التجارة الدولية ودورها في النمو الا قتصادي،الجزائر،(6-30

البحوث

1- محمد،امام ادريس(2011)، أثرتغيرسعرالصرف علي الميزان التجاري في السودان خلال الفترة 2006-2011، بحث ماجستير، جامعة السودان كلية الدراسات التجارية .

2- عبدالرحمن،مها علي(2011)،معو قات تصدير الماشية السودانية،بحث ماجستير،جامعة جوبا مدرسة العلوم الادارية.

3-عبدالله،سندس حامد(2006)،الصادرات السودانية من اللحوم الحمراء والماشية،بحث بكالوريس،جامعة السودان كلية الدراسات الزراعية.

4-عبد الوهاب،محمد الحافظ(2009)،انتاج وتصدير الثروة الحيوانية واثرها غلى الناتج المحلي الاجمالي في الفترة 1990-2008،بحث ماجستير،جامعة السودان كلية الا قتصاد.

الدراسات والتقارير

1-دراسة محددات سعر الصرف في السوادن خلال الفترة 1982-2004،اصدار بنك السودان المركزي.

2-دراسة صادر الماشية الحية واللحوم(2009)،اصدار الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات.

3-المشاكل والمعو قات التي تواجه الصادرات السودانية غير البترولية(2012)،اصدار الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات.

4-الصادرات السودانية غير البترولية مالها وما عليها،دراسة استطلاعية للمصدرين ووكلاء الخليص(2013)،اصدار شعبة الصادر جمارك البحر الاحمر

4-تدني الصادرات غير البترولية بالتركيز على قطاع الثروة الحيوانية(2006)،اصدار شركة خدمات الثروة الحيوانية-بنك الثروة الحيوانية.

5--اتجاه الصادرات السودانية والدول المستوردة للثروة الحيوانية(2013)،دراسة غير منشورة-- بنك السودان المركزي

6-الرؤية المست قبلية لتنمية وتر قية صادرات الثروة الحيوانية(2012)،ور قة ورشة عمل،وزارة الثروة الحيوانية.

7-التقارير السنوية لبنك السودان المركزي،وزارة التجارة الخارجية،وزارة الثروة الحيوانية،الجهاز المركزي للاحصاء والادارة العامة للجمارك.(2009-2013).

الملاحق:

(ملحق(1):منشور بنك السودان/ادارة السياسات(2013:

وسائل الدفع لتصدير المواشي الحية

عملا بسلطات محافظ بنك السـودان المركـزي بمـوجب المـادة(20)مـن لائحـة تنظيم التعامل بالنقـد لسـنة 2013،ونسـبة للممارسـات السـالبة الـتي صـاحبت تصدير المواشي الحية ولغرض احكام اجراءات استرداد حصائل صادرات الـثروة الحيوانيـــة،فقـــد تقـــرر ان يتـــم تصـــدير المواشـــي الحيـــة(ابـــل ،.ابقار،ضأن،ماعز...)بطريقة الدفع المقدم او الاعتمادات المستندية فقط

الادارة العامة للسياسات والبحوث

والاحصاء

ملحق(2): *ضوابط وتوجيهات النقد الاجنبي للصادرات 2013:

أ)اجراءات الصادر:

1)عقد الصادر:

يتقــدم المصــدر المســجل بــوزارة التجــارة والحاصــل علــى الســجل التجـاري(سـجل مصـدرين)سـاري المفعـول مـن وزارة التجـارةبعقودات الصادر الخاصة به مباشـرة للمصـارف التجاريـة لاعتمادهـا علـى ان تكـون فـترة سـريان العقـد ثلاثـة اشـهر مـن تاريـخ اعتمـاده بواسـطة المصـرف التجاري .

يجب ان يشمل عقد الصادر البيانات الاساسية الاتية:

1-اسم المصدر وعنوانه ورقم السجل التجاري.

2-اسم المشتري وعنوانه.

3-اسم الجهة المصدر اليها.

4- الكميات ومواصفات البضاعة.

5-تاريخ الشحن.

6-طريقة الدفع.

7-فترة سريان العقد.

2)الشحن:

تتولى سلطات شرطة الجمارك بعد اتمام عملية الشـحن تظهيـر الكميـات المشحونة على ظهر اصل استمارة الصادر وارسالها فـورا لبنـك السـودان المركزي-ادارة النقد الاجنبي-عبر النظام الشبكي.

3)طريقة الدفع:

يسمح بقبول طرق الدفع التالية في عمليات التصدير:

1--4 خطاب الاعتماد اطلاع 2-خطاب الاعتمـاد قبـول 3-الـدفع المقـدم الـدفع ضـد المسـتندات 5-التحصـيل المسـتندي قبـول 6- الـبيع تحـت التصريف

ويتم تصدير المواشـي الحيـة حاليـا بطريقـة الـدفع المقـدم او الاعتمـادات المستندية فقط حسب منشورات بنك السودان المركزي(2014).

ب)حصيلة الصادر:

1)فترة استرداد حصيلة الصادر:

على كل من يصدر بضاعة للخارج ان يسترد قيمتها بالنقد الاجنبي وفقا للاتي:

1-الاعتمادات المستندية لاجل حسب تاريخ السداد الوارد بالاعتماد او بفترة اقصاها ثلاثة اشهر من تاريخ الشحن ايهما اقل.

2-المستندات ضد القبول(D\A) حسب تاريخ استحقاق الكمبيالات او بفترة اقصاها ثلاثة اشهر من تاريخ الشحن ايهما اقل.

3-الاعتمادات المستندية اطلاع على(sight L\Cs) بمجرد الاطلاع على المستندات بواسطة البنك المراسل للمستورد بالخارج وبحد اقصى شهر واحد من تاريخ الشحن.

4-الدفع ضد المستندات(AD) بمجرد وصول مستندات الشحن للبنك المراسل بالخارج وبحد اقصى شهر واحد من تاريخ الشحن.

5-طريقة البيع تحت التصريف بحد اقصى ثلاثة اشهر من تاريخ الشحن.

2)الاحتفاظ بحصيلة الصادر:

يحق للاشخاص-افراد وشخصيات اعتبارية-المسجلين في سجل المصدرين لدى وزارة التجارية الاحتفاظ بنسبة 100% من حصيلة صادراتهم من كل السلع،يتم الاحتفاظ بالحصيلة بفتح حسابات بالنقد الاجنبي باسم المصدر لهذا الغرض لدى المصارف المعتمدة تسمى حسابات صادر ويغذى بالحصيلة المحتفظ بها فور استلامها.على ان تظل حصيلة الصادر الخاصة بالمصدرين في حسابات الصادر ولفترة شهر واحد لحين استخدامها.

3)اوجه استخدام حصيلة الصادر:

يتم استخدام حصيلة الصادر وفق الاتي:

1-تنفيذ عمليات الاستيراد الخاصة بصاحب الحصيلة فقط.

2-البيع لصالح المصارف وبسعرها المعلن.

3-غير مسموح بيع حصائل الصادر لمستوردين اخرين.

4-غير مسموح لشركات الصداقة شراء حصائل الصادر.

*ملحق(3)اجراءات الجمارك وسياسات تصدير الماشية:

تقوم هيئة الجمارك بدورها في تنفيذ السياسات الاقتصادية للدولة،ومن ضمنها تسهيل اجراءات سلع الصادر اذ ان تشجيع تصدير السلع موضوعا

ضمن خطتها السنوية.وقد اولت عناية خاصة بصادرات الثروة الحيوانية في كافة المنافذ التي تعبر منها الى الخـارج.ولا تحصـل رسـوم جمركيـة علـى الصادرات ومن ضـمنها الحيوانـات الحيـة ومنتجاتهـا ماعـدا الجلـود الخـام(15%).

تنفذ هيئة الجمارك سياسات وزارة الثروة الحيوانية و وزارة التجارة وبنك السودان المركزي في اجراءات تصدير الماشية والذبائح والمستندات المطلوبة الخاصة ببنك السودان وتصديق وزارة الثروة الحيوانية(EX)هي استمارة والشهادة الصحية من الحجر البيطري في حالة اللحوم المذبوحة.يقوم ضباط الجمارك المسئولين في الاشراف على اجراءات شحن الماشية في المعابر والموانئ وهي:سواكن،بورتسودان،شلاتين،مطار الخرطوم ودنقلا.تنساب الصادرات عن طريق ميناء سواكن الى المملكة العربية السعودية وتشمل الصادر من بنك السودان بعد شحن(EX)الضأن و الماعز.يتم قفل اورنيك البضاعة مباشرة.لذلك في حالة النقصان اعداد الشحنة المصدرة لابد لمصدري والى الثروة الحيوانية(EX)الماشية الذهاب لبنك السودان لاحضار تجديد اورنيك لاحضار تصديق جديد.تتم هذه الاجراءات ليضمن بنك السودان ان الشحنة تم تصديرها بالفعل.

ملحق(4):امثلة لبعض الرسوم المفروضة:

1-رسوم وزارة الثروة الحيوانية والسمكية والمراعي للراس الواحد من الضان بالجنيه

البند	قيمة الرسوم
تحقين(لقاحات)	3.9
رسوم مصلحية	0.146
بطاقة اذن	1.2
الكرنتينة	1.02
الجملة	6.66

2-نماذج الرسوم بالولايات:

كسلا	
البند	قيمة الرسوم
رسوم محلية	1.5
الزكاة	0.5
الضرائب	1.75
القضارف	

البند	قيمة الرسوم
رسوم الثروة الحيوانية الاتحادية	2.8
رسوم محلية الشوك	0.35
رسوم محلية وسط القضارف	4.5
دمغة ولائية	0.50
الزكاة	0.25
الرهد	
رسوم ولائية(المالية)	2.5
دمغة ولائية	1.5
رسوم محلية الرهد:	
رسوم مباع	4
خدمات المركز	1
رسوم مغادرة عند الشحن	32 جنيه للعربة
الخوى	
رسوم على الراس الواحد	2.8
دعم تعلين	0.5
امانات اتحاد الرعاة	0.2
منظمة الشهيد	0.3
منظمة نداء الجهاد	0.2
دمغة المعاملات الولائية	1.5
دعم ولاية	2.5
رسوم تنمية(شحن)	0.75
الجملة	8.75

3- الرسوم المفروضة على صادرات الحيوانات بمحجر بيطري سواكن والمؤسسات الاخرى:

الجمارك	
رسوم الشهادة الصحية	70
الموانئ	1.9
رسوم نضافة للطن الموزون	9
المواصفات والمقاييس(شهادة الجودة)	275 جنيه للرساله
النولون	
المواسم العادية	4-4.5 دولار للراس
مواسم الاضاحي والهدى	40-45 دولار للراس
رسوم المحاجر	
رسوم شهادة صحية	5 جنيه للرسالة
رسوم كرنتينة	1.02
رسوم الخدمات	0.5
رسوم فحص بروسيلا	0.5
رسوم ولاية البحر الاحمر	
رسوم الضان	1
رسوم الترحيل عربات	1
شحن الباخرة	0.3

رسوم التخليص	0.3